

Distr.: General  
7 August 2012  
Arabic  
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الرابعة عشرة

جنيف، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر - ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

تقرير وطني مقدم بموجب الفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس  
حقوق الإنسان ٢١/١٦\*

بيرو

\* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

## أولاً- المنهجية

- ١- أُعدّ تقرير الدولة الطرف الوطني<sup>(١)</sup> على أساس نهج يقوم على المشاركة والتخطيط. فقد كُلفت الأمانة التقنية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان<sup>(٢)</sup> التابع لوزارة العدل وحقوق الإنسان بتنسيق أعمال الصياغة. ولهذا الغرض، أنشئ فريق عامل متعدد القطاعات يتألف من هيئات حكومية<sup>(٣)</sup> عدة. وعقد الفريق العامل اجتماعات دورية للنظر في أهم ما تحقق من تقدم، والصعوبات الكبيرة في مجال حقوق الإنسان، بالنظر خاصة إلى التوصيات المقدمة إلى بيرو أثناء الدورة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل.
- ٢- وقُدمت الصيغتان الأوليان من التقرير الوطني إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان<sup>(٤)</sup> الذي يضم مؤسسات حكومية<sup>(٥)</sup> وممثلين للمجتمع المدني<sup>(٦)</sup>، وكيانات حكومية أخرى خارج المجلس<sup>(٧)</sup>. وأخيراً، أقر التقرير مكتب نائب الوزير لحقوق الإنسان والوصول إلى العدالة التابع لوزارة العدل وحقوق الإنسان.
- ٣- ويجدر بالإشارة إلى أن كتابة هذا التقرير استفادت من الدعم التقني القيم من مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الإقليمي لمنطقة أمريكا الجنوبية.

## ثانياً- الإطار التشريعي والمؤسسي

- ٤- للاتفاقات الدولية في مجال حقوق الإنسان صفة دستورية<sup>(٨)</sup> في بيرو، ولها سلطة أعلى من سلطة القانون المحلي.
- ٥- وأقر كونغرس الجمهورية (البرلمان) في تموز/يوليه ٢٠١٢ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري<sup>(٩)</sup>. ويجدر بالتأكيد اعتماد قانون الحق في استشارة السكان الأصليين مسبقاً في عام ٢٠١١، والانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية في آذار/مارس ٢٠١٢<sup>(١٠)</sup>.
- ٦- وعن الإصلاحات المؤسسية، اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ قانون يحدد اختصاصات وزارة العدل<sup>(١١)</sup> باعتبارها هيئة التوجيه في مجال حقوق الإنسان، وقد سُميت باسم جديد هو وزارة العدل وحقوق الإنسان. وأنشئ في هذا الصدد مكتب وكيل وزارة معني بحقوق الإنسان والوصول إلى العدالة.
- ٧- ويجدر بالتأكيد أيضاً إنشاء وزارة التنمية والاندماج الاجتماعي في عام ٢٠١١<sup>(١٢)</sup>. وتتمثل مهمة هذه الوزارة في السهر على أن تستهدف السياسات والبرامج الاجتماعية تصحيح الاختلالات في مجال تلقي الخدمات العامة<sup>(١٣)</sup>. وينبغي التأكيد أيضاً على إنشاء وزارة الثقافة في عام ٢٠١٠<sup>(١٤)</sup> التي يتبعها مكتب وكيل وزارة الثقافة التي تتمثل إحدى

مهامه في تشجيع المساواة الاجتماعية وتأمينها، واحترام حقوق سكان البلد. وأنشئت أخيراً وزارة للبيئة<sup>(١٥)</sup> في عام ٢٠٠٨.

٨- وفي عام ٢٠١٠، أسست إدارة عامة للحقوق الأساسية والسلامة والصحة في مكان العمل<sup>(١٦)</sup>، وإدارة لهجرة اليد العاملة<sup>(١٧)</sup>، وكلتاها تابعتان لوزارة العمل والنهوض بالتشغيل.

٩- وللرد على شكاوى السكان<sup>(١٨)</sup> في المجال الاجتماعي - البيئي، أنشئ في عام ٢٠١٠ مكتب إدارة النزاعات الاجتماعية<sup>(١٩)</sup> التابع لرئاسة مجلس الوزراء<sup>(٢٠)</sup>. وأعد هذا المكتب في عام ٢٠١١ توجيهات واستراتيجيات لإدارة النزاعات الاجتماعية<sup>(٢١)</sup>.

## ثالثاً - تنفيذ التوصيات المقدمة في إطار الدورة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل

### ألف - تعزيز الحقوق الإنسانية للفئات المستضعفة وحمايتها (التوصية ١)

#### السكان الأصليون

١٠- صدر في عام ٢٠١١ قانون الحق في استشارة السكان الأصليين مسبقاً<sup>(٢٢)</sup>. ولتنظيم هذا القانون، أنشئت لجنة مؤقتة متعددة القطاعات<sup>(٢٣)</sup> اعتمدت اتفاقات بتوافق الآراء. وبعد مشاورات مستفيضة<sup>(٢٤)</sup> مع ممثلي منظمات السكان الأصليين، أقرت اللائحة التنفيذية لهذا القانون في عام ٢٠١٢<sup>(٢٥)</sup>.

١١- واعتمدت تدابير شتى قصد تنفيذ ذلك القانون ولائحته التنفيذية، لا سيما العرض المتعلق بتدريب المترجمين الفوريين الذين سيشاركون في عمليات التشاور المسبقة، وإنشاء قاعدة بيانات رسمية للسكان الأصليين<sup>(٢٦)</sup>، وتدريب الموظفين العاملين على هذا الموضوع.

١٢- وعن حماية معارف السكان الأصليين الجماعية ذات الصلة بالموارد الأحيائية، تعمل بيرو حالياً على وضع نظام عمل صندوق التنمية للسكان الأصليين<sup>(٢٧)</sup> (الصندوق) الذي أنشئ بمقتضى القانون رقم ٢٧٨١١<sup>(٢٨)</sup> بغية المساهمة في تنميته المتكاملة بواسطة تمويل مشاريع وأنشطة أخرى<sup>(٢٩)</sup>.

#### ذوو الإعاقة

١٣- من أهم التدابير التي تصب في صالح ذوي الإعاقة اعتماد خطة تكافؤ الفرص المتاحة لذوي الإعاقة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٨<sup>(٣٠)</sup>، التي استندت إلى نهج يقوم على المشاركة<sup>(٣١)</sup>. ومما يجدر بالتأكيد التدابير المتخذة لتمكين ذوي الإعاقة من التصويت<sup>(٣٢)</sup>، والاعتراف الرسمي بلغة الإشارة الخاصة ببيرو<sup>(٣٣)</sup>، وتشجيع اتصال ذوي الإعاقة بالشابكة (الإنترنت)<sup>(٣٤)</sup>.

١٤- وينص القانون الذي يحدد ميزانية القطاع العام للسنة المالية ٢٠١٢<sup>(٣٥)</sup> على إجراء دراسة استقصائية وطنية عن الإعاقة<sup>(٣٦)</sup> تبلغ تكلفتها القصوى ٨ ملايين سولوات جديدة (نحو ٣ ملايين دولار أمريكي).

١٥- وسيصدر القانون العام الجديد المتعلق بذوي الإعاقة<sup>(٣٧)</sup>، الذي أقره البرلمان. ومن التغييرات الأهم التي جاء بها هذا القانون زيادة نسبة الوظائف المخصصة لذوي الإعاقة في المؤسسات العامة من ٣ إلى ٥ في المائة. وتنطبق نسبة ٣ في المائة أيضاً على الشركات الخاصة التي توظف أكثر من ٥٠ شخصاً.

١٦- وفي إطار خطة الميزانية القائمة على النتائج<sup>(٣٨)</sup>، وضع المجلس الوطني لإدماج ذوي الإعاقة، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية، استراتيجية لدمج هؤلاء. وسيبدأ تنفيذ البرنامج في عام ٢٠١٣. وتشمل الاستراتيجية خمس خطط ميزانية ستطبق بمشاركة قطاعات التعليم، والصحة، والعمل، والسكن، والسلطات الإقليمية.

### المسنون

١٧- أقرت السياسة الوطنية للمسنين<sup>(٣٩)</sup> في عام ٢٠١١ في شكل وثيقة تعبر عن الإرادة الوطنية لتعزيز سياسات الرعاية الاجتماعية لهذه الفئة من السكان.

١٨- وفي إطار هذه السياسة، وُضع "البرنامج الوطني للتضامن" (Pensión 65)<sup>(٤٠)</sup> الذي يهدف إلى منح الإعانات وتوفير الرعاية الطبية للأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ عاماً والذين يعانون الفقر المدقع. وقد رُصد له مبلغ ٤٤١ ٢٧١ ٢١٤ سولواً جديداً (زهاء ٨٢ مليون دولار أمريكي). وكان ١٢٦ ٧٨٧ شخصاً يستفيدون من هذا البرنامج في الربع الثاني من عام ٢٠١٢.

١٩- ومما تجدر إليه الإشارة من التدابير التي اعتمدت لفائدة هذه الفئة تعديل القانون المدني<sup>(٤١)</sup> بحيث أصبح ينص على حق المسن، الذي يملك كامل قدراته لممارسة حقوقه المدنية، في تعيين وصي.

٢٠- ومن المعتمد اعتماد الخطة الوطنية للمسنين للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦.

### سكان بيرو من أصل أفريقي

٢١- في عام ٢٠٠٩، طلبت دولة بيرو رسمياً العفو من شعب بيرو من أصل أفريقي عن أعمال التعسف والإقصاء والتمييز التي ارتكبت في حقه منذ عهد الاستعمار حتى اليوم. وتمت الإشادة بالجهود المبذولة لتأكيد الهوية الوطنية لبيرو، وبناء قيمه الثقافية ونشرها<sup>(٤٢)</sup>.

٢٢- وفي عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، اتخذت وزارة الصحة، بمعية إدارة الوقاية من الإيدز والعدوى بفيروسه ومعهد الصحة الوطني، إجراءات إدماج تركز على نهج ثقافي يمكن لسكان بيرو المنحدرين من أصل أفريقي.

٢٣- ولما كانت البيانات الإحصائية عن عدد سكان بيرو من أصل أفريقي، والمناطق التي يوجدون فيها، ووضعهم الاجتماعي - الاقتصادي<sup>(٤٣)</sup> غير كافية، فإن وزارة الثقافة تنسق مع المعهد الوطني للإحصاء والمعلومات إعداد دراسة استقصائية عنهم.

## باء- التدابير المتخذة لمكافحة جميع أشكال التمييز (التوصية ٢)

٢٤- تحظر التشريعات المحلية أعمال التمييز أيّاً كان شكلها. فالمادة ٢-٢ من الدستور السياسي تعترف بالحق في المساواة أمام القانون، وتمنع التمييز أيّاً كان سببه، ومن ذلك الميل الجنسي.

٢٥- ومن الناحية الجنائية، أصبحت لجنة التمييز منذ عام ٢٠٠٠ توصف بالجريمة في القانون الجنائي (المادة ٣٢٣). وفي ميدان العمل، تعتبر الإقالة بسبب التمييز باطلية<sup>(٤٤)</sup>. ويضاف إلى ذلك أن التشريعات تمنع تحديداً التمييز في عروض العمل والتدريب<sup>(٤٥)</sup>. ويعد جريمة إدارية سلوك المورد الذي يتسم بالتمييز في حق المستهلكين، سواء أكانت علاقة هؤلاء بهم علاقة استهلاكية أم هم عرضة لقيام هذه العلاقة<sup>(٤٦)</sup>.

٢٦- وابتداءً من عام ٢٠٠٦، اعتمدت حكومات محلية وإقليمية عدة أوامر تتعلق بمشكلات التمييز في أقاليمها<sup>(٤٧)</sup>. فقد اعتمدت ٩ حكومات إقليمية من أصل ٢٥ أوامر ترمي إلى مكافحة التمييز في إطار ولاياتها القضائية؛ وبلغ هذا العدد ٥٤ في حالة الحكومات المحلية.

٢٧- وتهدف الخطة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (٢٠٠٩-٢٠١٥) إلى حماية السحاقيات ضحايا التمييز بسبب ميلهن الجنسي.

## جيم- وقف تطبيق عقوبة الإعدام عملياً (التوصية ٣)

٢٨- ينص الدستور السياسي لعام ١٩٩٣<sup>(٤٨)</sup> على عقوبة الإعدام عن الجرائم الاستثنائية فقط (الإرهاب وخيانة الوطن في حالة الحرب)<sup>(٤٩)</sup>. بيد أن آخر حكم بالإعدام صدر ونُفذ كان في عام ١٩٧٩<sup>(٥٠)</sup>. ولم يُلجأ قط منذئذ إلى هذه الممارسة. وهذا يعني أن بيرو انتهجت سياسة مؤيدة لإلغاء عقوبة الإعدام.

## دال- تحري قضايا انتهاك حقوق الإنسان (التوصيتان ٤ و ٩)

آلية فرعية متخصصة في التحقيق والملاحقة والعقوبة عند انتهاك حقوق الإنسان

٢٩- يوجد منذ عام ٢٠٠٤ آلية فرعية متخصصة في حقوق الإنسان داخل النيابة العامة<sup>(٥١)</sup> والجهاز القضائي<sup>(٥٢)</sup>، مختصة بالتحقيق، ومحاكمة وإدانة مرتكبي جرائم الإبادة

الجماعية والاختفاء القسري<sup>(٥٣)</sup> والتعذيب بموجب الفصول الأول والثاني والثالث من الباب السادس عشر - ألف من قانون العقوبات، وكذلك جرائم الحق العام التي تمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان، إضافة إلى الجرائم المرتبطة بذلك<sup>(٥٤)</sup>. وتعمل هذه الآلية حالياً في الأقاليم التي تعرضت للعنف أكثر من غيرها وهي: ليما، وهوانوكو، وخونين، وهوانكافيليك، وأنكاش، وأبوريماك، وأياكوتشو<sup>(٥٥)</sup>.

٣٠- وفي الفترة الممتدة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١، نظرت الدائرة الجنائية الوطنية، وهي الجهاز المكلف بحل المشكلات في المحاكم الابتدائية، المتعلقة بالجرائم التي تقع ضمن اختصاص الآلية الفرعية المذكورة، في ٨١ دعوى<sup>(٥٦)</sup>، علماً بأنه أدين ٥٨ شخصاً وبرئ ١٩٥. واليوم معروض على هذه الآلية ٢٧ دعوى<sup>(٥٧)</sup>.

٣١- ويجدر بالإشارة إلى أن الدائرة الجنائية الوطنية، رغم وجود مقرها في العاصمة ليما، فإنها تؤدي دور الجهاز المتنقل. ففي عام ٢٠١١ مثلاً، جرت محاكمات شفوية بمشاركة النيابة العامة في سبع مناسبات، في مقاطعات أياكوتشو، وبونو، وهواورا.

#### استعادة الرفات وتحديد هوية صاحبه وإعادته إلى أفراد الأسرة

٣٢- سمح التعاون بين النواب العامين على رأس أكثر من مقاطعة في كل من أياكوتشو، وهوانكافيليك، وهوانكايو، وفريق خبراء الطب الشرعي<sup>(٥٨)</sup> بإحراز تقدم كبير في استعادة جثامين ضحايا الاختفاء القسري والإعدام خارج نطاق القضاء والتعرف على هويات أصحابها وإعادتها إلى العائلات. ففي الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٢ حتى نيسان/أبريل ٢٠١٢، استعيدت رفات ٢ ١٠٩ أشخاص، منهم ١ ٠٧٤ حددت هويات أصحابه وأعيدت رفات ١ ٠٧٤ شخصاً إلى أفراد الأسرة<sup>(٥٩)</sup>.

٣٣- وفي عام ٢٠٠٩، نشرت النيابة العامة التوجيه المنظم لتحقيقات النيابة العامة بخصوص العثور على مواقع رفات وتبيين علاقاتها بانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان<sup>(٦٠)</sup>. هذا النص يلزم النيابة بالتحقيق في هذه القضايا بمجرد العلم بوجود أماكن يُرى أنها تتضمن رفاتاً.

٣٤- وأعد معهد الطب الشرعي التابع للنيابة العامة وفريق خبراء الطب الشرعي مشروع خطة وطنية لتدخلات الطب الشرعي، ووافق عليه مكتب التنسيق التابع للمكتب الوطني العالي للنيابة العامة<sup>(٦١)</sup>.

#### ملاحقة الرئيس الأسبق ألبرتو فوجيموري فوجيموري

٣٥- في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، حددت الدائرة الخاصة المحددة الغرض التابعة لمحكمة العدل العليا، عملاً بمبدأ المحاكمة وفق الأصول القانونية، المسؤولية الجنائية التي يتحملها الرئيس الأسبق ألبرتو فوجيموري فوجيموري في مجزرتي باريوس ألتوس، ولا كانتوتا، اللتين

وُصفتا بأنهما جريمتان في حق الإنسانية<sup>(٦٢)</sup>، واحتجاز غوستافو غوريي، وساموئيل دير، المقترن بظروف مشددة، فحكمت عليه بالسجن ٢٥ عاماً. ويمثل هذا الحكم<sup>(٦٣)</sup> تقدماً كبيراً في حماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب، لأنها المرة الأولى التي تدين فيها العدالة الوطنية مسؤولاً سابقاً من بيرو وأمريكا اللاتينية، انتُخب ديمقراطياً، بسبب انتهاكه لحقوق الإنسان<sup>(٦٤)</sup>.

### منع اللجوء إلى العدالة الجنائية العسكرية للنظر في قضايا انتهاك حقوق الإنسان

٣٦- عملاً بالدستور السياسي لبيرو<sup>(٦٥)</sup>، وفتاوى المحكمة الدستورية<sup>(٦٦)</sup>، والقواعد النافذة، لا يحق للعدالة العسكرية<sup>(٦٧)</sup> أن تقضي إلا في حالات أفراد الجيش والشرطة الوطنية وكل ما يتعلق بالمصالح العسكرية، الأمر الذي يستثني جرائم الحق العام والجرائم التي تخل بحقوق الإنسان.

## هاء- حقوق المرأة (التوصية ٥)

٣٧- في إطار الخطة الوطنية لتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة (٢٠٠٦-٢٠١٠)<sup>(٦٨)</sup>، وُضعت خطط إقليمية لتكافؤ الفرص، وذلك تحديداً لتلبية احتياجات النساء العملية والاستراتيجية. ففي عام ٢٠١٢، وضعت خطة إقليمية لتكافؤ الفرص في ١٣ حكومة إقليمية، ويجري إعداد أربع أخرى.

٣٨- وعن المشاركة السياسية للمرأة، فإذا كانت النساء يمثلن ٢٩,٢ في المائة من البرلمانيين المنتخبين في الانتخابات العامة التي جرت في عام ٢٠٠٦<sup>(٦٩)</sup>، فإن هذه النسبة بلغت ٢٢ في المائة في عام ٢٠١١. ولجعل تمثيل النساء في البرلمان واقعاً ملموساً، إضافة إلى قانون المحاصصة<sup>(٧٠)</sup>، قدمت اللجنة الانتخابية مشروع قانون يهدف إلى تنظيم أعمال الحصة المخصصة للنساء في القوائم الانتخابية، لتأمين مشاركتهن في حياة البلد السياسية<sup>(٧١)</sup>.

### حماية المرأة من العنف

٣٩- يهدف البرنامج الوطني لمكافحة العنف المتزلي والجنسي<sup>(٧٢)</sup> إلى وضع وتنفيذ إجراءات وسياسات على الصعيد الوطني تركز على الوقاية، ورعاية ودعم ضحايا العنف المتزلي والجنسي. وفي هذا الصدد، كان البرنامج يضم ١٤٨ مركز "الطوارئ الخاصة بالمرأة" على الصعيد الوطني في شكل خدمات عامة متخصصة ومجانبة للرعاية والوقاية من العنف المتزلي والجنسي<sup>(٧٣)</sup>.

٤٠- وفي الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عولج ما مجموعه ٤١٣ ٢١٩ قضية عنف متزلي وجنسي على المستوى الوطني، ترتب عليها رعاية البرنامج لـ ٧٤٤ ٢٨١٨ ضحية، من بينهم أطفال ومراهقون من الجنسين، في الإدارات

النفسية والقانونية والاجتماعية؛ وبلغ الاستثمار ٠٦٧ ٠٤٩ ٠٩٩ سولاً جديداً (قراية ٣٨ مليون دولار أمريكي)، وهو استثمار لا يفتأ يتزايد. ويقدر عدد حالات العنف المتري والجنسي التي تعالجها كافة مراكز "الطوارئ الخاصة بالمرأة" على الصعيد الوطني ١٥٦ حالة يومياً<sup>(٧٤)</sup>.

٤١- وفي الفترة نفسها، أُتخذ على الصعيد الوطني كذلك ما مجموعه ٢٤٠ ٧٨ إجراء وقاية وتوعية لفائدة كل السكان عموماً، الأمر الذي سمح بتوعية ما متوسطه ٢٢٦ ٧٧٠ شخصاً سنوياً<sup>(٧٥)</sup>.

٤٢- وبفضل "الخط ١٠٠"، وهو خدمة هاتفية استشارية وطنية مجانية مخصّص لمشكلات العنف، واستشارات أخرى تتعلق بالأطفال والمراهقين، في إطار البرنامج الوطني لمكافحة العنف المتري والجنسي، بلغ عدد الاستشارات الهاتفية ٣٠٥ ٨٦ استشارات في الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ومن التدابير المتخذة للقضاء على العنف ضدّ النساء إنشاء مراكز شرطة خاصة بالنساء، بلغ عددها ٢٨ مركزاً على المستوى الوطني في عام ٢٠١٢<sup>(٧٦)</sup>.

٤٣- وترمي الخطة الوطنية الثانية لمكافحة العنف ضدّ المرأة (٢٠٠٩-٢٠١٥)<sup>(٧٧)</sup> إلى اتخاذ إجراءات لتدخل الدولة على صعيد الحكومة الوطنية والحكومات الإقليمية والمحلية.

٤٤- وينبغي اعتبار إدراج جريمة "قتل الإناث"<sup>(٧٨)</sup> في المادة ١٠٧ من قانون العقوبات رداً من الدولة على تكاثر عدد النساء اللاتي يلقين حتفهن على يد أزواجهن أو عشرائهن أو أصحابهن<sup>(٧٩)</sup>.

## واو- مكافحة الاتجار بالبشر (التوصية ٦)

٤٥- أقر قانون مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين<sup>(٨٠)</sup>، وذلك وفقاً للتعريف الوارد في بروتوكول باليرمو لعام ٢٠٠٧. فقد أصبح هذا القانون يعتبر هذين النوعين من الفعل جريمتين. وفي عام ٢٠٠٨، اعتمدت اللائحة التنفيذية لذلك القانون<sup>(٨١)</sup>، مفضيةً إلى إنشاء فريق عامل دائم متعدد القطاعات لمكافحة الاتجار بالبشر<sup>(٨٢)</sup>، مكلف باقتراح توجيهات وسياسات واستراتيجيات وخطط عامة لمكافحة هذه الجريمة. وتجدد الإشارة أيضاً إلى اعتماد خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر (٢٠١١-٢٠١٦)<sup>(٨٣)</sup> التي تمول من الميزانية المؤسسية المخصصة لهذا النوع من القضايا، ويتكفل الفريق العامل المذكور بتنسيقها ومتابعتها وتقييمها<sup>(٨٤)</sup>.

٤٦- وفي الفترة الممتدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١<sup>(٨٥)</sup>، سجلت النيابة العامة ٨٥٧ قضية شملت ١٧٠٣ من الضحايا المزعومين، منهم ٨٠,٩ في المائة (٣٧٨ ١) نساء، و٥٩,٨ في المائة (١٠١٩) أحداث. وفي ضمن هذه الفئة الأخيرة، كانت نسبة ٥٣,٤ في المائة (٥٤٤)



من القضايا تتعلق بالاتجار بهدف الاستغلال الجنسي. وعن عدد الضحايا الإجمالي، كان ٥٣,٨ في المائة (٩١٧) منهم تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٧ عاماً<sup>(٨٦)</sup>. ولما كان الأطفال والمراهقون من كلا الجنسين هم الفئة الأكثر تعرضاً للخطر، فقد اعتمد في عام ٢٠١٠ دليل عملي لإجراء المقابلات مع الأطفال والمراهقين ضحايا الاعتداء الجنسي، والاستغلال، والاتجار بهدف الاستغلال<sup>(٨٧)</sup>، وذلك لتفادي وقوع هذه الفئة ضحية مجدداً.

٤٧- ويجدر التأكيد على مأسسة الخط الهاتفي لمكافحة الاتجار بالبشر 0-800-2-3232<sup>(٨٨)</sup>، وهو خط خاص للمساعدة في حالات الاتجار بالبشر والإبلاغ عنها<sup>(٨٩)</sup>. ففي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، أغيث ١٠٣١ شخصاً كانوا ضحية هذا الاتجار بعد اتخاذ إجراءات قادت إلى إلقاء القبض على ٣٣٣ شخصاً.

٤٨- وفي عام ٢٠٠٩، أقرت اللائحة الوطنية لإدارة النقل<sup>(٩٠)</sup>، وبمقتضاها يتوجب أن يتم، على الصعيد الوطني، التحقق من هوية الأطفال والمراهقين الذين يتنقلون بوسائل النقل البري.

## زاي- مكافحة عمل الأطفال (التوصية ٧)

٤٩- في عام ٢٠١١، كانت نسبة من يعمل من جميع الأطفال والمراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٧ سنة ٢٣,٤ في المائة (٦٥٠.٠٠٠)، مقابل ٢٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠٥. وهذا يدل على تقلص حجم عمل الأطفال<sup>(٩١)</sup>.

٥٠- واعتمدت الدولة البيروفية مجموعة من الإجراءات الرامية إلى القضاء على عمل الأطفال، منها بالخصوص إنشاء لجنة توجيه وطنية لمنع واستئصال عمل الأطفال<sup>(٩٢)</sup>، وهي هيئة تنسيق متعدد القطاعات تضم مؤسسات عامة وخاصة. وأنشئت أيضاً لجان إقليمية لمنع واستئصال عمل الأطفال؛ وكانت موجودة في عام ٢٠١١ في ٢٣ منطقة من مناطق البلد البالغ عددها ٢٥.

٥١- وفي عام ٢٠٠٩، خضعت ٤٤٦ شركة لمراقبة شملت احترام اللائحة المتعلقة بعمل الأطفال. وفي عام ٢٠١١، بلغ عدد عمليات المراقبة ١١٠٠ عملية. وفي إطار هذه الإجراءات، عوقبت ٤٨ شركة بسبب توظيفها ٦٤ قاصراً كانوا يعملون في ظروف تتنافى مع القواعد المكرسة. وفي عام ٢٠١١ أيضاً، منحت وزارة العمل والنهوض بالتشغيل ١١٥٩ رخصة لقصر تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٧ عاماً في العمل في ظروف أمثل، مقارنة بـ ٧٨٩ رخصة فقط في عام ٢٠١٠<sup>(٩٣)</sup>.

٥٢- وفي هذا السياق تم، في عام ٢٠١١، تعديل اللائحة التنفيذية للقانون العام بشأن تفتيش العمل بحيث يغرم بدفع مبلغ قد يصل إلى ٢٧٠٠٠ دولار أرباب العمل الذين يخالفون أحكام التشريعات الوطنية المتعلقة بعمل الأطفال<sup>(٩٤)</sup>.

٥٣- ويضاف إلى ذلك أن إدارة مربي أطفال الشوارع، التي يديرها البرنامج الوطني لرعاية الأسرة<sup>(٩٥)</sup>، تعتني بالأطفال والمراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٧ سنة، والذين هم عرضة لمخاطر الشارع أو العمل أو العصابات أو التسول أو الاستغلال الجنسي أو الاقتصادي، من أجل تشجيع إعادة إدماجهم المدرسي وتنمية قدراتهم وكفاءاتهم. ففي عام ٢٠١١، حظي ٨٠٢ ٤ طفل ومراهق بالرعاية بفضل استثمار قدره ٣٥٣ ١٧٠٨ ١ دولاراً جديداً (نحو ٦٤٠ ٠٠٠ دولار أمريكي)، أي بزيادة نسبتها ١٣ في المائة من عدد من شملتهم الرعاية (أي ٥٥٦ مستفيداً جديداً) مقارنة بعام ٢٠١٠<sup>(٩٦)</sup>.

٥٤- وتحقق المزيد من التقدم التشريعي في هذا المجال، أي المراعاة الأفضل لعواقب الأعمال والأنشطة الخطيرة أو التي تضر بصحة المراهقين ومعنوياتهم<sup>(٩٧)</sup>، وكذا اعتماد استراتيجية قطاعية في مجال منع واستئصال عمل الأطفال<sup>(٩٨)</sup> وضعتها وزارة العمل والتهوض بالتشغيل بدعم تقني من منظمة العمل الدولية. ويضاف إلى ذلك أن القانون رقم ٢٩٤٩٧، وهو قانون جديد يتعلق بإجراءات العمل<sup>(٩٩)</sup>، يركز على حماية حقوق الأطفال والمراهقين بالترخيص لهم في حضور المحاكمات المتعلقة بهم. وينص هذا القانون على أن للأطفال والمراهقين الحق في الدفاع العام.

## حاء- التعاون مع ديوان المظالم (التوصية ٨)

٥٥- وفقاً للبيانات التي جمعها ديوان المظالم<sup>(١٠٠)</sup>، والتي نشرها في تقاريره السنوية المقدمة إلى الكونغرس<sup>(١٠١)</sup>، بلغ مستوى التعاون مع الكيانات العامة ٥٥,٠٥ في المائة في عام ٢٠٠٩، و ٥٥,٧٢ في المائة في عام ٢٠١٠<sup>(١٠٢)</sup>، و ٦٤,٧٥ في المائة في عام ٢٠١١. وعلى حين أن التطور لم يكن كبيراً بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، فإنه سجل ارتفاعاً قدره ٩ نقاط مئوية بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وتكمن الصعوبة الرئيسية التي تصطدم بها الدولة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلبية الطلبات في المواعيد المحددة لها<sup>(١٠٣)</sup>.

## طاء- تعويض ضحايا العنف الذي شهدته بيرو بين ١٩٨٠ و ٢٠٠٠ (التوصيتان ٩ و ١٠)

٥٦- أحرزت بيرو تقدماً كبيراً في مجال التعويض، لكن ينبغي بذل المزيد من الجهد لتأمين هذا الحق كلياً لضحايا العنف. وعمدت اللجنة الرفيعة المستوى المتعددة القطاعات، المكلفة بالإجراءات والسياسات التي تضعها الدولة في مجالات السلام والتعويض الجماعي والمصالحة الوطنية<sup>(١٠٤)</sup>، إلى تنفيذ خطة متكاملة للتعويض<sup>(١٠٥)</sup>.

٥٧- وعن برنامج التعويضات الجماعية<sup>(١٠٦)</sup>، خصصت له الدولة ٧٨٤ ٥٧٤ ١٦٤ دولاراً جديداً (زهء ٦٣ مليون دولار أمريكي) بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١١، الأمر الذي سمح

بتمويل ١ ٦٧٢ مشروع بنية تحتية لإتاحة الخدمات الأساسية أو تحسينها في ١ ٦٤٩ ضاحية من الضواحي التي تأثرت بالعنف<sup>(١٠٧)</sup>.

٥٨- وبدأ تنفيذ برنامج التعويضات الاقتصادية لفائدة الضحايا وأفراد أسرهم في تموز/يوليه ٢٠١١، وانتفع به ١ ٨٧٨ شخصاً، ورصد له مبلغ ٨٤٥ ١٦١ ١١ سولاً جديداً (زهاء ٤,٢ ملايين دولار)<sup>(١٠٨)</sup>. وبالنسبة إلى السنة المالية ٢٠١٢، تبلغ ميزانية برنامج التعويضات الاقتصادية ١٠٠ مليون سول جديد ستسمح بتعويض ٢٢ ٠٠٠ مستفيد.

٥٩- وعن برنامج التعويضات في مجال الصحة، وسعت الدولة تغطية النظام الصحي المتكامل<sup>(١٠٩)</sup> ليشمل ضحايا العنف الذين تقدم لهم خدمات الرعاية الصحية البدنية والنفسية. فحتى حزيران/يونيه ٢٠١٢، تكفلت وزارة الصحة، من خلال النظام الصحي المتكامل، بـ ٢٩ ٠١٢ مستفيداً. وفي عام ٢٠٠٦، وُضع برنامج للصحة النفسية شارك فيه مهنيون مؤهلون متخصصون في الرعاية الفردية والمجتمعية للأشخاص والمجموعات السكانية المصابة. وحظي بالرعاية حتى هذه اللحظة ٥٧ ٧٣٩ شخصاً من المناطق الإحدى عشرة الأكثر تضرراً في البلد. واعتمدت في النصف الأول من عام ٢٠١٢ توجيهات للدعم النفسي - الاجتماعي لأفراد أسر المفقودين<sup>(١١٠)</sup> قصد تقديم الدعم العاطفي لأفراد الأسر التي تشارك في عملية البحث.

٦٠- وفيما يخص برنامج التعويضات في مجال التعليم، عدلت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٨٥٩٢ في عام ٢٠١١ بحيث تتضمن إجراءات تشمل حجز وظائف شاغرة في المعاهد العليا والجامعات، والإعفاء من رسوم الشهادات والدرجات، وتقديم منح في شكل مساعدات مالية لفائدة ضحايا العنف<sup>(١١١)</sup>.

٦١- وفي عام ٢٠١٢، اتخذت تدابير لتنفيذ برنامج التعويضات الرمزية، بما فيها إرسال رسائل تعزية إلى الضحايا موقعة من السلطات العليا للجمهورية، وتنظيم حلقات عمل الغرض منها وصف انتهاكات حقوق الإنسان أثناء فترة العنف وتحليلها، وتكريم عام للضحايا، وتشديد نصب تذكارية للضحايا في المقابر العامة، والدعم عند تسليم الرفات إلى أفراد أسر ضحايا الاختفاء القسري، وتشغيل المشروع النموذجي لبناء ذاكرة جماعية.

٦٢- وكلف مجلس التعويضات<sup>(١١٢)</sup> بسجل موحد للضحايا<sup>(١١٣)</sup> بدأ العمل به في عام ٢٠٠٨. وسُجل حتى الآن في الكتاب الأول لمجلس التعويضات (الضحايا الأفراد) ١٤٥ ٠٤٢ شخصاً؛ وسُجل في الكتاب الثاني لمجلس التعويضات (المجتمعات المحلية الأصلية، والمجتمعات المحلية الريفية، وجموع المشردين المتضررين من العنف) ٥ ٦٩٧ مجتمعاً محلياً ريفياً أو أصلياً و٣٢ جماعاً من المشردين. ومن بين جميع الأشخاص المسجلين في الكتاب الأول من السجل الموحد للضحايا<sup>(١١٤)</sup>، حُددت هويات ٢٧٧ ٣٠ ضحية يحق لهم تعويض اقتصادي و٥٥٩ ٦٧ فرداً من أفراد أسر الضحايا الذين توفوا أو فقدوا.

٦٣- ورغم هذه الصعوبات المالية التي يعانها مجلس التعويضات<sup>(١١٥)</sup>، فقد استطاع أداء ولايته<sup>(١١٦)</sup>، وذلك أساساً بفضل التحالفات الاستراتيجية مع الحكومات الإقليمية والمحلية وحكومات المقاطعات، وكذلك مع منظمات حقوق الإنسان والكنائس والمجتمع المدني.

## باء- مكافحة الفساد في أوساط السلطة القضائية (التوصية ١١)

٦٤- أجرى مكتب الرقابة القضائية<sup>(١١٧)</sup> في عام ٢٠١١ زيارات قضائية بلغت ٤٨٧ زيارة إلى هيئات قضائية متنوعة على الصعيد الوطني كان هدفها التأكد من أن القضاة ومساعدتهم يؤدون مهامهم على خير وجه<sup>(١١٨)</sup>، وتلقى المكتب في هذا الصدد ١ ٨١٧ شكوى شفهية من السكان أخذت في الحسبان<sup>(١١٩)</sup>. ونظم المكتب، عملاً بسياسة الوقاية التي ينتهجها، في الفترة الممتدة من ٢٠٠٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٢، ٣٥ حلقة عمل خاصة بالقضاة ومساعدتهم على المستوى الوطني تركز على التدريب على مواضيع مكافحة الفساد، والأخلاق، وسوى ذلك. وتلقى هذا التدريب في هذه الفترة ٩٩٦ ٥ موظفاً قضائياً<sup>(١٢٠)</sup>.

٦٥- وأجرى المكتب، إضافة إلى ذلك، تحقيقات عدة أفضت في النهاية إلى إقالة ١٥٢ موظفاً، قضاة ومساعدين، بين ٢٠٠٨ وحزيران/يونيه ٢٠١٢، بسبب أخطاء فساد جسيمة<sup>(١٢١)</sup>.

٦٦- وأنشئت لجنة رفيعة لمكافحة الفساد<sup>(١٢٢)</sup> في عام ٢٠١٠ لتكون أداة للتنسيق بين الكيانات العامة والخاصة والمجتمع المدني بهدف تنسيق الجهود واقتراح سياسات على الأجلين المتوسط والطويل قصد منع الفساد ومكافحته. ومن مهام اللجنة أيضاً التأكد من تطبيق الخطة الوطنية لمكافحة الفساد ومتابعتها<sup>(١٢٣)</sup>.

٦٧- وفي أيار/مايو ٢٠١١، أيد أصحاب السلطة القضائية، أي النيابة العامة ومكتب المراقب العام "إعلان مكافحة الفساد" بغية اتخاذ إجراءات مشتركة من شأنها الحد من الفساد<sup>(١٢٤)</sup>. وفي آب/أغسطس ٢٠١١، تقرر، بموجب قرار الجمعية العامة للمجلس الوطني للقضاء<sup>(١٢٥)</sup>، أن يكون من الشروط الإدارية المسبقة الإلزامية أن يقدم أصحاب السلطة القضائية وأفراد النيابة العامة إقرارات بالدخل والأموال والممتلكات<sup>(١٢٦)</sup>.

## كاف- تحسين أوضاع السجون (التوصية ١٢)

### نظام السجون الوطني

٦٨- يعاني نظام السجون الوطني أزمة خانقة، لا سيما بسبب الفساد والاكتظاظ. ففي عام ٢٠١٢، يعمل هناك ٦٨ مركز احتجاز، عدد المحتجزين فيه يبلغ ٥٧ ٠٩٥ (٨،٩٣ في المائة من الرجال، و٦،٢ في المائة من النساء)، علماً بأن طاقته الاستيعابية تتمثل في ٢٨ ٢٥٧ وحدة؛ وهذا يعني أن نسبة الفائض السكاني ١٠٢ في المائة<sup>(١٢٧)</sup>.

٦٩- وإزاء هذا الوضع، تُنفذ عدد من التدابير الرامية إلى إحداث تغييرات كبيرة. ففي عام ٢٠١١، حُوّل مبلغ ٢٨٠ ٧٣٣ ١٢ دولاراً جديداً<sup>(١٢٨)</sup> (نحو ٤,٨ ملايين دولار) إلى الميزانية المخصصة لهذا الغرض<sup>(١٢٩)</sup>. وفي السنة المالية ٢٠١٢، رُصد مبلغ ٧٥ مليون دولار جديد (زهاء ٢٨,٨ مليون دولار) لبناء سجون. وفي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، أعلن عن حالة طوارئ بالنسبة إلى نظام السجون الوطني<sup>(١٣٠)</sup> بحيث تُفرض تدابير استثنائية وعاجلة لتحسين الظروف الأمنية في السجون. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، أصدرت الحكومة وثيقة بعنوان "١٠ تدابير لإصلاح نظام السجون" تقترح تدابير ملموسة للتصدي للأزمة الراهنة<sup>(١٣١)</sup>.

٧٠- وسعيًا لتخطيط سياسة الدولة في الميدان الجنائي وفقاً لأحكام "إعلان بانكوك" وتنظيمها والإشراف عليها ومتابعتها، أنشئ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ المجلس الوطني للسياسة الجنائية<sup>(١٣٢)</sup>، وهو هيئة متعددة القطاعات ترأسها وزارة العدل وحقوق الإنسان<sup>(١٣٣)</sup>. واستُحدث في هذا الإطار مديرية وطنية للسياسة الجنائية المتعلقة بالسجون، مهمتها تحليل المشكلات الجديدة للسياسة الجنائية، ووضع أساليب مبتكرة لحلها، ومعالجة المشكلات المؤسسية المرتبطة بممارسة السلطة العقابية وفق المبادئ الديمقراطية وفي إطار الاحترام الدقيق لحقوق الإنسان.

#### سجن شالابالكا

٧١- بلغ عدد نزلاء سجن شالابالكا ١٢٩ سجيناً في عام ٢٠١٢؛ يعملون بخدمات طبيب يعمل بدوام كامل، وثلاثة ممرضين، وعالم نفس، ومحام. وفي عام ٢٠١٢ أيضاً، تلقى جميع السجناء وسادات وأغطية<sup>(١٣٤)</sup>.

٧٢- ولتيسير نظام زيارات أفراد عائلات السجناء، وفُر لهم نظام نقل (ذهاباً وإياباً) من مدينة بونتو إلى ذلك السجن.

#### لام- تدابير حماية ضحايا وشهود انتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك المدافعين عن حقوق الإنسان (التوصيات ٤ و ١٣ و ١٤)

٧٣- يهدف البرنامج الوطني لمساعدة الضحايا والشهود<sup>(١٣٥)</sup> إلى مساعدة النيابة العامة بواسطة اعتماد تدابير المساعدة القانونية والنفسية والاجتماعية لفائدة الضحايا والشهود المهتدة سلامتهم الجسدية أو حرّيتهم أو أموالهم بسبب مشاركتهم في التحقيق أو في الإجراءات الجنائية. ويعمل هذا البرنامج بمساعدة وحدة مركزية و ١٧ وحدة على صعيد المقاطعات و ٦٢ وحدة للمساعدة الفورية على الصعيد الوطني. وفي عام ٢٠١٠، استفاد ٢٥٢ ١٩ شخصاً من الحماية؛ في حين ارتفع هذا العدد إلى ٢٧ ٨١٥ شخصاً في عام ٢٠١١<sup>(١٣٦)</sup>.

٧٤- ونظمت وزارة العدل حماية الشهود والخبراء والشهود والمتعاونين<sup>(١٣٧)</sup>، قصد وضع معايير وإجراءات وخطط وشروط ترتبط بتدابير الحماية الموفرة للمعرضين للخطر بسبب مشاركتهم في الإجراءات القضائية.

٧٥- ولتوفير حماية متخصصة للصحفيين ضحايا انتهاك حقوقهم، وُسع في عام ٢٠١٠ نطاق اختصاصات الدائرة الجنائية الوطنية، والمحاكم الجنائية ذات الاختصاص الجامع لأكثر من مقاطعة، الأمر الذي سمح لها بالنظر والحكم في قضايا القتل والإصابة بجروح خطيرة والختطف والابتزاز في حق الصحفيين أثناء مزاولتهم مهامهم<sup>(١٣٨)</sup>.

### ميم- البيئة والتعدين وحقوق الإنسان (التوصية ١٥)

٧٦- قامت الدولة، عقب إنشاء وزارة البيئة<sup>(١٣٩)</sup>، بإعادة توجيه سياستها البيئية بغية ضمان حماية حقوق الأشخاص الذين يوجدون على إقليمها. ففي عام ٢٠٠٩، بعد عملية تشاور عامة، اعتمدت السياسة الوطنية في مجال البيئة<sup>(١٤٠)</sup> بوصفها أداة إدارية لتحقيق تنمية البلد المستدامة. واعتمدت بعدئذ، في إطار السياسة المذكورة، خطة عمل بيئية وطنية للفترة ٢٠١١-٢٠٢١<sup>(١٤١)</sup>، تحدد الأهداف ذات الأولوية<sup>(١٤٢)</sup> في مجال البيئة.

٧٧- وفي السنوات الأخيرة، حظي ١٩ مليون هكتار من الغابات، التي تمثل ١٥ في المائة من الإقليم الوطني<sup>(١٤٣)</sup>، بالحماية بواسطة الدائرة الوطنية للمناطق الطبيعية المحمية<sup>(١٤٤)</sup>. وساهم في تحقيق هذا الهدف الترفيع في الميزانية المخصصة لهذه الإدارة من ١٦ مليون سول جديد (قرابة ٦,٢ ملايين دولار) إلى ٤٠ مليون سول جديد (نحو ١٥,٤ مليون دولار) في عام ٢٠١١. وأشير إلى أن ٨٠٧,٥٠ ١٤١ هكتارات من الغابات استوفدت في عام ٢٠١١ من تدابير صون الغابات في المجتمعات المحلية للسكان الأصليين<sup>(١٤٥)</sup>.

٧٨- وفي عام ٢٠١١، اعتمد قانون الغابات والحميات الطبيعية<sup>(١٤٦)</sup>، علماً بأن تنظيمه كان سيتم وفقاً لأسلوب يقوم على المشاركة واللامركزية<sup>(١٤٧)</sup>.

٧٩- واعتمدت تدابير لحماية السكان من آثار استغلال المناجم وغيرها من الأنشطة الاقتصادية، خاصة إنشاء النظام الوطني لتقييم الآثار على البيئة<sup>(١٤٨)</sup>، الذي يهدف إلى تحديد الآثار السلبية للمشاريع الاستثمارية على البيئة ومنعها ومراقبتها والتحكم فيها والتصحيح المسبق؛ وإنشاء جهاز التقييم والتحكم البيئيين، المكلف بوضع المبادئ والقواعد والإجراءات الناظمة لما تقوم به مختلف كيانات الدولة من عمليات التقييم والإشراف والمراقبة وفرض الجزاءات<sup>(١٤٩)</sup>.

٨٠- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، حُوّلت السلطة التنفيذية التشريعية في مجال استغلال المناجم خارج نطاق القانون<sup>(١٥٠)</sup>. ونُشرت في هذا السياق مجموعة من القواعد

الرامية إلى منع هذا النوع من الاستغلال، وإدراج المخالفات المتصلة بهذا النوع من النشاط في قانون العقوبات<sup>(١٥١)</sup>.

٨١- ولتوفير ما يلزم لإدارة النفايات الصلبة إدارة متكاملة، في إطار السياسة الوطنية في مجال البيئة، تحظى بالتشجيع مهنة إعادة التدوير في سياق برنامج التدريب على إدارة النفايات الصلبة وإعادة التدوير<sup>(١٥٢)</sup>. فقد دُرّب ٣٧٢ موظفاً و٩٠٢ عامل إعادة تدوير بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١<sup>(١٥٣)</sup>.

٨٢- وتُنفذ في عام ٢٠١٢ برنامج الميزانية المعنون "الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة"، الذي تديره وزارة البيئة، والذي يهدف إلى الحد من كمية وخطورة النفايات الصلبة التي لا تخضع للمراقبة والتي يلقي بها في البيئة، علماً بأن سكان أكثر المدن إنتاجاً للنفايات الصلبة هم المستهدفون. وخصّص لهذا البرنامج مبلغ قدره ٧٥ ٩٠٠ ٠٠٠ سول جديد (نحو ٢٨,٤ مليون دولار).

٨٣- واتخذت تدابير ترمي إلى تعزيز الصحة وتدابير أخرى تتعلق بالوقاية استهدفت سكان "لا أوروبيا". وسمحت هذه التدابير، حسب وزارة الصحة، بالتراجع بمستوى تركّز الرصاص في دم السكان من ٣٢ ميكروغرام في عام ٢٠٠٤ إلى ١٠,٩ ميكروغرام في عام ٢٠١١<sup>(١٥٤)</sup>.

٨٤- ومن المشكلات التي يتعين على الدولة حلها تردي نوعية المياه. ومن المعتمز في هذا الصدد اعتماد حدود قصوى مسموح بها<sup>(١٥٥)</sup> لإلقاء الفضلات السائلة الناجمة عن أنشطة قطاع التعدين والمعادن<sup>(١٥٦)</sup>. ويجدر بالملاحظة في هذا المقام أن وزارة الطاقة والمعادن حددت معايير وإجراءات لتقييم خطط التنفيذ الرامية إلى التقيد بالحدود القصوى المسموح بها<sup>(١٥٧)</sup>.

## نون- اعتماد الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (التوصية ١٦)

٨٥- اعتمدت الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري بالقرار التشريعي رقم ٢٩٨٩٤ الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٢.

## سين- تقديم التقارير إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة (التوصية ١٧)

٨٦- قامت الدولة البيروفية في السنوات الأخيرة بترشيد الأعمال المتعلقة بتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات بفضل التنسيق الذي يتولاه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو جهاز متعدد القطاعات<sup>(١٥٨)</sup> تابع لوزارة العدل.

٨٧- وفي سياق العمل المتعدد القطاعات الذي يشارك فيه المجتمع المدني، قدمت الدولة في عام ٢٠١١ إلى اللجان المعنية بتقريرها الدوري الخامس عن العهد الدولي الخاص بالحقوق

المدينة والسياسية؛ وكذلك تقريرها الدوري السادس المتصل باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٨٨- ونظرت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في نيسان/أبريل ٢٠١١ في التقرير الأولي الذي قدمته الحكومة في كانون الثاني/يناير من السنة نفسها. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، قدمت بيرو إلى لجان الأمم المتحدة المختصة تقاريرها الدورية الثاني والثالث والرابع بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(١٥٩)</sup>.

٨٩- ويجري إعداد تقارير عدة منها: التقرير الأولي المتعلق بالاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ والتقارير الدورية السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر المتعلقة بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ والتقرير الجامع للتقريرين الرابع والخامس المتعلق باتفاقية حقوق الطفل؛ وكذا التقارير الأولية المتعلقة بالبروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل. واستُكملت عملية وضع التقريرين المرحليين السابع والثامن، المقدمين في وثيقة واحدة، والمتعلقين باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وستُعرض عما قريب على اللجنة المختصة.

## عين - الحق في الهوية (التوصية ١٨)

٩٠- يهدف برنامج الميزانية المعنون "حق السكان في الهوية" الذي يتولاها السجل الوطني لتحديد الهوية والحالة المدنية إلى رفع مستوى تغطية خدمات تحديد الهوية وبيانات الحالة المدنية عن طريق إعداد بطاقة الهوية الوطنية وشهادة الميلاد لجميع السكان، بالغين وأحداثاً، على الصعيد الوطني. ورُصدت لهذا الغرض في عام ٢٠٠٩ ميزانية قدرها ٢٨ مليون سول جديد (زهاء ١٠,٧ ملايين دولار)، و ٢٢٩ ٨٠٠ ٠٠٠ سول جديد (قرابة ٨٨ مليون دولار) في عام ٢٠١٢.

٩١- وكانت نتائج الاستفادة من الحق في الهوية مرضية. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٢، أصبح ٩١,٦ في المائة من الأحداث من الفئة العمرية صفر-١٧ عاماً يملكون بطاقة هوية وطنية<sup>(١٦٠)</sup>، مقارنة بـ ٢٧,٥ في المائة فقط في عام ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بالبالغين الذين تبلغ أعمارهم ١٨ عاماً فما فوق، كانت نسبة الحاصلين منهم على بطاقة هوية ٩٩,٢ في المائة (٩٨٨ ٨٨٣ ٢٩ شخصاً)، منهم ٢٥٢ ٠٠٧ ١٥ رجلاً (٩٩,٤ في المائة من السكان الذكور) و ٧٣٦ ٨٧٦ ١٤ امرأة (٩٩ في المائة من السكان الإناث)<sup>(١٦١)</sup>.

٩٢- وأعلى نسبة معوية من البالغين الذين لا يملكون وثائق هوية توجد في المناطق الريفية الغائية. ولتدارك هذا الوضع، اتخذت العديد من التدابير، منها مجانية الإجراءات والتنقل بواسطة الطرق المائية، وإشراك السكان الأصليين في التسجيل بالحالة المدنية وتحديد الهوية. وبناء على تحالف استراتيجي بين اليونيسيف والسجل الوطني للهوية والحالة المدنية، أُنجزت



منذ حزيران/يونيه ٢٠١١ زيارات إلى ٦٩ مجتمعاً محلياً للسكان الأصليين في غابة الأمازون في منطقة دي لوريتو<sup>(١٦٢)</sup>.

٩٣- ولتأمين حق المسنين في الهوية، من المقرر إتاحة إجراءات تسليم وثيقة الهوية الوطنية مجاناً لهذه الفئة المستضعفة من السكان. وبالمثل، فإن لم يستطع المسن التنقل، أتاحت له خدمة متنقلة<sup>(١٦٣)</sup> في العاصمة ليما وفي كالاو، وبيورا، وكوسكو.

#### فء- مبدأ المساواة بين الجنسين في الاستعراض الدوري الشامل (التوصية ١٩)

٩٤- نجحت دولة بيرو في الأخذ باستمرار بنهج يراعي المساواة بين الجنسين في تنفيذ سياساتها العامة قصد ضمان ممارسة المرأة حقوقها، وهذا النهج ينعكس في مختلف أجزاء هذا التقرير. ورغم التقدم في هذا المجال، تظل بيرو مصممة على مواصلة تنفيذ تدابير إيجابية لفائدة النساء.

#### صاد- مشاركة المجتمع المدني في السياسة الوطنية لحقوق الإنسان (التوصية ٢٠)

٩٥- يشارك المجتمع المدني بفاعلية في السياسة الوطنية للدولة في مجال حقوق الإنسان. فهو ممثّل<sup>(١٦٤)</sup> في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي هو الهيئة المتعددة القطاعات المعنية بإبدااء الآراء وتقديم الاقتراحات إلى السلطة التنفيذية في ميدان حقوق الإنسان.

#### رابعاً- متابعة تعهدات بيرو في إطار الدورة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل

##### ألف- الآلية الوطنية لمناهضة التعذيب

٩٦- في حزيران/يونيه ٢٠١٠، قرر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالأغلبية توصية السلطة التنفيذية بتعيين ديوان المظالم آلية وطنية لمناهضة التعذيب. وأُتفق في هذا الصدد على إنشاء فريق عامل متعدد القطاعات (الدولة والمجتمع المدني) مكلف بوضع مسودة مشروع قانون.

٩٧- وأقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ مسودة مشروع الآلية الوطنية لمناهضة التعذيب التي عرضت على مجلس الوزراء من أجل إحالتها إلى الكونغرس.

## باء- الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، ٢٠١٢-٢٠١٦

٩٨- يعد وضع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان مهمة ذات أولوية لدولة بيرو. لذا، اتفق المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قبل أسابيع من استلام الحكومة الوطنية مهامها، على وضع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠١٦-٢٠١٢) على أساس الخطة الوطنية ٢٠٠٦-٢٠١١، على أن تُجتنب إسقاطات هذه الأخيرة ونقائصها<sup>(١٦٥)</sup>. وقد أسندت هذه المهمة إلى أمانة المجلس التقنية. لذا، أُتفق على إنشاء حلف استراتيجي مع منظمات المجتمع المدني يفضي إلى تكوين فريق مركزي معني بالخطة الوطنية لحقوق الإنسان<sup>(١٦٦)</sup>.

٩٩- ووضعت الخطة على خمس مراحل: '١' مرحلة الإعداد؛ '٢' مرحلة التعبئة والتشاور؛ '٣' مرحلة الصياغة والتنظيم والاعتماد؛ '٤' نشر عملية الصياغة والخطة على النحو الذي اعتمدت به؛ '٥' مرحلة المتابعة والمراقبة والتقييم. وعن مرحلة التعبئة والتشاور، نُظمت ٢٠ جلسة إقليمية وأقليمية على المستوى الوطني قصد تأمين مشاركة المجتمع المدني وشرعيته وتمثيله تمثيلاً كاملاً.

## جيم- تقديم التقارير إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة

١٠٠- انظر الفقرات ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩.

## خامساً- الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات التي ينبغي تخطيطها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بوصفها سياسة للدولة

### ألف- القضاء على الفقر والفوارق الاجتماعية

١٠١- يعد القضاء على الفقر والفقر المدقع إحدى أولى أولويات بيرو. وقد سمح الأخذ بطريقة جديدة للقياس<sup>(١٦٧)</sup> بتحديد توزعهما الجغرافي بالمزيد من الدقة. ففي الفترة ٢٠٠٤-٢٠١١، انخفض الفقر من ٥٨,٧ في المائة إلى ٢٧,٨ في المائة، مع وجود تفاوت حسب منطقة السكن. ففي المناطق الحضرية، انخفض الفقر من ٤٨,٢ في المائة إلى ١٨ في المائة، مقارنة بالمناطق الريفية حيث انخفض من ٨٣,٤ في المائة إلى ٥٦,١ في المائة. وفيما يخص الفقر المدقع، انخفض من ١٦,٤ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٦,٣ في المائة في عام ٢٠١١ (من ٥,٧ في المائة إلى ١,٤ في المائة في المناطق الحضرية، ومن ٤١,٦ في المائة إلى ٢٠,٥ في المائة في المناطق الريفية)<sup>(١٦٨)</sup>.

١٠٢- ويعد تلقي الخدمات الأساسية أحد التدابير الرامية إلى تحسين ظروف العيش. ففي الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٦ حتى الربع الأول من عام ٢٠١٢، زادت نسبة حصول السكان على الماء الصالح للشرب<sup>(١٦٩)</sup>، إذ ارتفعت من ٧٢,١ في المائة إلى ٨٠,٧ في المائة. لكن نسبة التغطية هذه تتسم بالتباين حسب المنطقة السكنية. ففي الربع الأول من عام ٢٠١٢، إذا كان ٩٠,٩ في المائة من المناطق الحضرية قد حصلت على خدمة الشبكة العامة للإمداد بالمياه، فإن النسبة لا تبلغ سوى ٥٠,٨ في المائة من المنازل الواقعة في المناطق الريفية. ويصدق الشيء نفسه على التغطية بشبكة المجاري (الصرف): صحيح أنها تطورت أثناء الفترة ذاتها، إذ ارتفعت من ٥٧,١ في المائة إلى ٦٨,٥ في المائة، لكن الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية في الربع الأول من عام ٢٠١٢ استمرت في هذا الميدان أيضاً (بلغت نسبة التغطية ٨٦,٥ في المائة في المناطق الحضرية و٤٣,٣ في المائة في المناطق الريفية)<sup>(١٧٠)</sup>.

١٠٣- وأنشأت الدولة، المنخرطة في مكافحة الفقر والحد من الفوارق القائمة، وزارة التنمية والإدماج الاجتماعي<sup>(١٧١)</sup> التي خُصصت لها ميزانية قدرها ٣٠٨ ٤١٣ ٦٤١ ٢ سولوات جديدة (نحو ٩٩٩ مليون دولار) لإنجاز أعمالها.

١٠٤- ووُضع في هذا السياق برنامج الميزانية المعنون "المياه والمجاري لسكان الريف"<sup>(١٧٢)</sup> الهادف إلى توفير ما يكفي ويناسب من إمكانيات الحصول على مياه جيدة ومجارٍ مستدامة. ورُصد لهذا البرنامج ميزانية قيمتها ٨٠٧ ٩٠٠ ٠٠٠ سول جديد (زهءاء ٣١٠ ملايين دولار).

## باء- الحق في الصحة

١٠٥- زادت الميزانية المخصصة لقطاع الصحة، إذ ارتفعت قيمتها من ٥ ٦٦٨ ٦٠٠ ٠٠٠ سول جديد (قرابة ملياري دولار) في عام ٢٠٠٩ إلى ٨ ٦٧٣ ٤٠٠ ٠٠٠ سول جديد (نحو ٣,٣ مليارات من الدولارات) في عام ٢٠١٢.

### التأمين الصحي

١٠٦- في أعقاب تنفيذ قانون التأمين الشامل لعام ٢٠٠٩، الذي يتوخى الهدف المتمثل في أن ينعم جميع السكان المقيمين في الإقليم الوطني بتأمين صحي<sup>(١٧٣)</sup>، ارتفع عدد السكان المستفيدين من التأمين الصحي من ٥٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٦٤,٥ في المائة في عام ٢٠١١. واستفاد سكان الريف استفادة أكبر إذ إن ٧٨,٤ في المائة منهم كانوا مؤمنين في عام ٢٠١١ مقارنة بـ ٦١,٨ في المائة بالنسبة إلى سكان الحضر. وبالمثل، يزيد قليلاً عدد النساء اللاتي يحظين بتغطية تأمينية على عدد الرجال (٦٦,٦ في المائة مقابل ٦٢,٣ في المائة)<sup>(١٧٤)</sup>.

١٠٧- ويهدف النظام الصحي المتكامل إلى حماية صحة سكان بيرو الذين لا تأمين طبي لهم، بإعطاء الأولوية إلى الفئات المستضعفة من السكان من الذين يعانون الفقر والفقر المدقع. وارتفع عدد المؤمنين في هذا النظام من ١٠ ٣٥٨ ٧٩٣ إلى ١١ ٨٦٤ ٧٦٢ بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢. و٣٠٣٠ ٥٢٦ من هؤلاء ذكور و٢ ٩٨٦ ١٢٥ إناث. ويبلغ عدد نساء السكان الأصليين اللواتي يشملهن النظام الصحي المتكامل ٧٠١ ١١٤ امرأة من بينهن ٣٦٠ ٣١٥ طفلة<sup>(١٧٥)</sup>.

### وفيات المواليد

١٠٨- وفيات المواليد<sup>(١٧٦)</sup> مؤشر على احتمال وفاة الرضيع أثناء الشهر الأول من الحياة. لقد انخفض هذا المعدل من ١١ حالة وفاة في كل ١٠٠٠ ولادة حية في عام ٢٠٠٧ إلى ٨ في عام ٢٠١١<sup>(١٧٧)</sup>.

١٠٩- ويهدف برنامج الميزانية المعنون "صحة الأمهات والمواليد"، الذي تشرف عليه وزارة الصحة، إلى تحسين صحة الأمهات والمواليد بتناول مواضيع مثل إدارة استراتيجية الأم والوليد؛ والإعلام في مجال الصحة الجنسية ووسائل تنظيم الأسرة؛ والحد من معدل مراضة الأمهات والمواليد<sup>(١٧٨)</sup>. ورُصدت لهذا البرنامج ميزانية ارتفعت بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢ من ٣٤٠ ٢٠٠ ٠٠٠ سول جديد (نحو ١٣٠ مليون دولار) إلى ١ ٥٩٦ ٥٠٠ ٠٠٠ سول جديد (زهاء ٦١٤ مليون دولار).

١١٠- واستمر التباين بين المناطق الجغرافية رغم الإنجازات التي تحققت. فقد انخفض معدل وفيات المواليد في المناطق الريفية من ٢١ وفاة في كل ١٠٠٠ ولادة حية في عام ٢٠٠٧ إلى ١٣ في عام ٢٠١١؛ في حين أن هذا المعدل انخفض في المناطق الحضرية من ١١ إلى ٨<sup>(١٧٩)</sup>. وهذا الوضع يدل على ضرورة قيام وزارة الصحة بعمل مركز بدقة فضلاً عن تنقيح الاستراتيجيات واتخاذ تدابير علاجية فورية.

### وفيات الأمهات

١١١- سجل معدل وفيات للأمهات<sup>(١٨٠)</sup> قوامه ٩٣ حالة في كل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية في عام ٢٠١١، أي بانخفاض قدره ٤٩,٧ في المائة مقارنة بالفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠ (١٨٥ وفاة في السنة). وتتركز هذه الوفيات في لا سييرا اندينا، والأمازون البيروفية<sup>(١٨١)</sup>. وفي ٩,٣ في المائة من وفيات الأمهات المسجلة في عام ٢٠١١، فإن الأمر يتعلق بمراهقات تتراوح أعمارهن بين ١٢ و١٧ عاماً، وهي فئة معرضة لدرجة عالية من المخاطر.

١١٢- ويظل الحد من وفيات الأمهات أحد أخطر المشاكل التي يتعين على الدولة حلها. ونأمل أن تسمح زيادة عدد حالات الوضع في المؤسسات الصحية، والرعاية السابقة للولادة، ومتابعة الأمهات في إطار البرامج الاجتماعية، بحل هذه المشكلات. لذا، سيتواصل تنفيذ

الخطة الوطنية الاستراتيجية للحد من وفيات الأمهات ٢٠٠٩-٢٠١٥ بواسطة تمويل أنشطة ترمي أساساً إلى توفير خدمات المشورة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.

١١٣- ويمثل الوضع في المؤسسات الصحية<sup>(١٨٢)</sup> الإجراء الأنجع لتفادي وفيات الأمهات والمواليد. ففي الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، ارتفعت نسبة الولادات بإشراف مهنين طبيين مؤهلين على الصعيد الوطني من ٧٦ في المائة إلى ٨٣,٨ في المائة<sup>(١٨٣)</sup>. وفي الفترة نفسها، ارتفعت نسبة الوضع في مؤسسات صحية في المناطق الريفية من ٤٩,٤ في المائة إلى ٦٢,٥ في المائة<sup>(١٨٤)</sup>. وفي عام ٢٠١١، كانت نسبة الوضع في المؤسسات الصحية في المناطق الريفية أقل مقارنة بالمناطق الحضرية (٦٢,٥ في المائة مقابل ٩٤,٢ في المائة) ومن ثم فإن السياسات العامة التي تركز على رفع نسبة الوضع في المؤسسات الصحية في المناطق الريفية ستحظى بالأولوية.

### وفيات الرضع

١١٤- يشير معدل وفيات الرضع<sup>(١٨٥)</sup> المسجل في عام ٢٠١١ إلى أن ١٦ رضيعاً من بين ١٠٠٠ ولادة حية توفوا في سنتهم الأولى، الأمر الذي يمثل تقدماً مقارنة بعام ٢٠٠٧ حيث سُحلت ١٨ حالة وفاة من هذا النوع. وفي عام ٢٠١١، كان معدل وفيات الرضع ٢٦ في كل ١٠٠٠ ولادة حية في القرى، و١١ في كل ١٠٠٠ في المناطق الحضرية<sup>(١٨٦)</sup>.

١١٥- ومن التدابير المتخذة للحد من وفيات الرضع توسيع نطاق تغطية التحصين. ففي عام ٢٠١١، نفذ على النحو الأفضل "برنامج التحصين الوطني"، وكان هو الأكمل في أمريكا الجنوبية، إذ اشتمل على ١٦ لقاحاً مختلفاً. وفي الفترة الممتدة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١١، لُفح ضدّ التهاب الرئة ٨١٥ ٨٧٨ رضيعاً تقل أعمارهم عن سنة، و٨٨٥ ٥٦١ رضيعاً تتراوح أعمارهم بين سنة و٤ سنوات. وفي سنة ٢٠١١ أيضاً، لُفح بجرعة أولى من اللقاح المضاد لشلل الأطفال ١٢٣ ٠٣٣ طفلاً، وجرعة ثانية ٣٩٩ ١٧٤٨ طفلاً. هذا، فضلاً عن التلقيح من الحصبة الذي شمل ٤٥٣ ١٩٩٠ طفلاً في عام ٢٠١١<sup>(١٨٧)</sup>.

### سوء تغذية الأطفال المزمّن

١١٦- انخفض مستوى سوء التغذية المزمّن بالنسبة إلى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات، من ٢٨,٥ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ١٩,٥ في المائة في عام ٢٠١١ بالقياس إلى الإطار الدولي المرجعي لمنظمة الصحة العالمية. بيد أن التباين الجغرافي مستمر، إذ إن ذلك المستوى يبلغ ٣٧ في المائة في القرى و١٠,١ في المائة في المناطق الحضرية<sup>(١٨٨)</sup>.

١١٧- وفي إطار الميزانية القائمة على النتائج<sup>(١٨٩)</sup>، يتوخى برنامج التغذية<sup>(١٩٠)</sup> مجموعة من التدخلات تنطوي على تمويل حملات للتلقيح، والفحوص الطبية، وتوزيع إضافات غذائية

لفائدة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات، والحوامل والأمهات المرضعات. ويمول البرنامج أيضاً رعاية المصابين بالأمراض التنفسية والإسهال والطفيليات، ويشجع الرضاعة الطبيعية الخالصة في الأشهر الستة الأولى من الحياة<sup>(١٩١)</sup>. وارتفعت اعتمادات الميزانية المخصصة لهذا البرنامج بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢ من ١ ١٩٤ ٥٠٠ ٠٠٠ سول جديد إلى ٢ ١٣١ ٧٠٠ ٠٠٠ سول جديد (نحو ٨١٩ مليون دولار).

١١٨- والبرنامج الوطني واواوسي (الذي يسمى اليوم كونا ماس) برنامج اجتماعي مكرس كلياً للطفولة المبكرة، وجاء لتلبية الحاجة إلى توفير الرعاية اليومية للأطفال دون ٤ سنوات. ففي الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠٠٦ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، استفاد ٢٥٨ ٨٧٤ طفلاً من هذا البرنامج في شكل خدمات الرعاية الصحية والطعام والتغذية وتعليم الأطفال مبكراً والتمتع بالأمن؛ وبلغت تكلفته ٧١٧ ٥٢٠ ٢٤٤ سولاً جديداً (زهاء ٩٤ مليون دولار)<sup>(١٩٢)</sup>. وطُبقت القاعدة التقنية الصحية لرصد نمو الأطفال دون ٥ سنوات وفي تنميتهم بهدف المساهمة في التنمية الشاملة للأطفال هذه الفئة العمرية، من خلال التقييم المناسب والدوري للنمو والكشف المبكر للمخاطر أو الاختلالات أو الاضطرابات.

## جيم- الحق في التعليم

١١٩- زادت شيئاً فشيئاً اعتمادات الميزانية المخصصة لقطاع التعليم. على هذا النحو، رُصد لهذا القطاع مبلغ ١٤ ٥٦٩ ٧٠٠ ٠٠٠ سول جديد (قرابة ٥,٦ مليارات دولار) في عام ٢٠٠٩، علماً بأنه وصل إلى ١٧ ٥٦٣ ٢٠٠ ٠٠٠ سول جديد (زهاء ٦,٧ مليارات دولار) في عام ٢٠١٢.

١٢٠- أما معدل الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب لدى السكان الذين تتجاوز أعمارهم ١٥ عاماً، فقد زاد هو الآخر، إذ ارتفع من ٩٠,٨ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٩٢,٩ في المائة في عام ٢٠١١<sup>(١٩٣)</sup>. وفي إطار البرنامج الوطني للتعبئة من أجل محو الأمية الذي يهدف إلى تعليم القراءة والكتابة والحساب للأشخاص الذين لم يستطيعوا في الوقت المناسب الحصول على التعليم أو الذين ضيعوا ما تعلموه بسبب قلة استخدامهم له<sup>(١٩٤)</sup>، تلقى ٩٤٧ ٥٧٦ ٣<sup>(١٩٥)</sup> شخصاً، في الفترة الممتدة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠، تعليماً بفضل استثمار قدره ٨٣٠ ٢٣١ ٦٧٩<sup>(١٩٦)</sup> سولاً جديداً (نحو ٢٦١ مليون دولار).

١٢١- وفي عام ٢٠١١، استمر التفاوت بين المناطق السكنية. فإذا كانت نسبة السكان في المناطق الحضرية الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاماً وأكثر والملمين بالقراءة والكتابة والحساب تبلغ ٩٦,٢ في المائة، فإنها لا تبلغ سوى ٨٢ في المائة في الأرياف. ويصدق الشيء نفسه على الفرق بين الرجال والنساء (٩٦,٤ في المائة مقابل ٨٨,٧ في المائة)<sup>(١٩٧)</sup>. وتجاوز هذا

الوضع، أدرج محو الأمية في المسار التربوي لبرنامج التعليم الأساسي البديل<sup>(١٩٨)</sup> للشباب والبالغين.

### معدل الالتحاق بالمدارس

١٢٢- كان المعدل الخام للالتحاق بالمدارس في الفئة العمرية ٣-١٦ سنة، في عام ٢٠١١، على الصعيد الوطني، يبلغ ٩٠,٧ في المائة، أي إن نحو ٩ أشخاص من أصل ١٠ من هذه الفئة تلقوا التعليم الثانوي، وهو تقدم كبير مقارنة بعام ٢٠٠٤، وهو العام الذي بلغ فيه المعدل المذكور ٨٦ في المائة<sup>(١٩٩)</sup>.

١٢٣- والتعليم الابتدائي هو المستوى الثاني من التعليم الرسمي الذي يتعين على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١١ سنة أن يتلقوه قانوناً. فإذا كانت نسبة هذه الفئة العمرية التي تلقت التعليم الابتدائي على الصعيد الوطني هي ٩٠,٢ في المائة في عام ٢٠٠٤، فإنها ارتفعت إلى ٩٣ في المائة في عام ٢٠١١. وتجاوز المعدل الصافي<sup>(٢٠٠)</sup> للالتحاق الفتيان بالتعليم الابتدائي (٩٣,١ في المائة) بقليل جداً معدل الفتيات (٩٣ في المائة). وفي عام ٢٠١١، تجاوز معدل الالتحاق بالمدارس في الأرياف (٩٣,٧ في المائة) المعدل في المناطق الحضرية (٩٢,٧ في المائة).

١٢٤- ويستتبع ذلك أن على دولة بيرو اليوم أن تواجه تحديات جديدة تهدف أساساً إلى تحسين نوعية التعليم<sup>(٢٠١)</sup>. وقد وُضعت آليات لتخطي هذه الصعاب، ومن ذلك تنفيذ ثلاثة برامج ميزانية في عام ٢٠١٢<sup>(٢٠٢)</sup>، ترمي إلى تحسين نتائج تعلم الأطفال في مراحل ما قبل المدرسة والابتدائي والثانوي من التعليم الأساسي العادي الحكومي؛ وقد رُصد لها في الميزانية مبلغ ٣,٦ مليارات دولار.

١٢٥- ولتلبية الحاجة إلى توفر مقررات دراسية أساسية مشتركة في جميع أنحاء البلد تُرتب حسب مستويات التعليم وأنواعه المختلفة، اعتمد الإصدار الثاني من البرنامج الوطني للتعليم الأساسي العادي الحكومي في عام ٢٠٠٩<sup>(٢٠٣)</sup>. وهكذا، يقترح البرنامج الوطني مواضيع شاملة، مثل تدريس حقوق الإنسان<sup>(٢٠٤)</sup>.

### حق الفئات المستضعفة في التعليم

١٢٦- من التدابير التي اعتمدت لتوفير التعليم لجميع الأطفال والشباب المعاقين إنشاء ٤٦١ مركزاً للتعليم الأساسي الخاص يوفر تعليماً للتلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة المرتبطة بإعاقة أو موهبة و/أو نبوغ. فإذا كان عدد الأطفال المسجلين قد بلغ ٢٩٦ ٢١ في عام ٢٠٠٩، فإنه لم يبلغ سوى ٢٤٠ ١٨ في عام ٢٠١١.

١٢٧- ويوجد في بيرو سكان أصليون عدة، أغلبهم يتحدثون لغات بيروفية غير الفشتالية. ويستلزم تلقي هذه الفئة تعليماً جيداً تحسين نظام التعليم المتعدد الثقافات والثنائي اللغة. ويوجد على المستوى الوطني ١٩ ٠٠٠ مدرسة ثنائية اللغة استقبلت ٦١١ ٥١٥ تلميذاً في

مراحل ما قبل المدرسة والابتدائي والثانوي، وهي لا تلي إلا ١١ في المائة من الطلب. ولتحسين هذا الوضع، يجري إجازة النموذج التربوي "التعليم المتعدد الثقافات والثنائي اللغة" واختيار مؤسسات تعليمية<sup>(٢٠٥)</sup> قصد معرفة الاحتياجات والأجوبة في مجال التعليم معرفة أفضل في المناطق الحضرية والريفية في جميع أنحاء البلد. وقد خُصص لهذه الأنشطة مبلغ ١٢ ١٦٣ ٠٤٧ دولاراً.

## دال - الحق في العمل

### الحد الأدنى للأجور

١٢٨ - لإعادة القوة الشرائية للعمال، تقرر في عام ٢٠١١ زيادة الحد الأدنى للأجور<sup>(٢٠٦)</sup> العمال الذين يخضعون لنظام العمل الخاص بـ ١٥٠ سولاً جديداً (نحو ٥٦ دولاراً) على مرحلتين (٧٥ سولاً جديداً كل مرة)<sup>(٢٠٧)</sup>. وعلى هذا، يبلغ الحد الأدنى للأجور اليوم ٧٥٠ سولاً جديداً.

### نسبة البطالة والعمالة الناقصة

١٢٩ - ظلت نسبتا البطالة<sup>(٢٠٨)</sup> والعمالة الناقصة في عام ٢٠١٠ أدنى من المستويات المسجلة في التسعينات. وكانت نسبة البطالة على الصعيد الوطني في عام ٢٠١١ تبلغ ٤,٢ في المائة من السكان النشطين اقتصادياً<sup>(٢٠٩)</sup>، مقابل ٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٤. أما السكان العاطلون جزئياً عن العمل فكانت نسبتهم تبلغ ٧٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٤، لكنها انخفضت إلى ٥١,١ في المائة في عام ٢٠١١.

### الحق في العمل دون تمييز

١٣٠ - في عام ٢٠١١، أجرت وزارة العمل والنهوض بالتشغيل ٩٦ عملية تفتيش في الشركات عن موضوع التمييز في العمل. وأدينت ٢٤ شركة. فقد ثبت أن ٤٦٧ ١ عاملاً من أصل ٢١٨ ١٥ شملهم التفتيش تعرضوا للتمييز، الأمر الذي ترتب عليه إدانة الشركات المعنية بدفع غرامات قدرها ٥٥٦ ٢٨٩ سولاً جديداً (نحو ١١١ ٠٠٠ دولار).

١٣١ - وكانت نسبة النساء من بين السكان النشطين اقتصادياً الذين لديهم عمل تبلغ ٤٤ في المائة في عام ٢٠٠٩ و ٤٤,١ في المائة في عام ٢٠١١. لكن متوسط الدخل السنوي للنساء ظل أقل من نظيره الذي يتمتع به الرجال في عام ٢٠٠٨، إذ إن دخل النساء كان يمثل ٦٣,٤ في المائة من دخل الرجال، في حين أن هذه النسبة كانت تبلغ ٦٧,١ في عام ٢٠١١. إن هذا الوضع يقتضي أن تتخذ الدولة تدابير تصحيحية حالاً<sup>(٢١٠)</sup>.

١٣٢ - ويجدر بالإشارة في هذا الصدد إلى أن وزارة العمل والنهوض بالتشغيل تعمد حالياً إلى وضع طريقة لتقييم العمل بموضوعية تتصدى للتباين بين الرجال والنساء في الأجر عن



العمل المتساوي القيمة (التمييز في الأجور) أو التباين بين الأعمال. واقترح حتى الساعة وضع خريطة لمخاطر التمييز في الأجر في حق النساء عن العمل المتساوي القيمة، ستستعمل لكشف الشركات التي تتخذ تدابير تمييزية<sup>(٢١١)</sup>.

١٣٣- وفي أعقاب إصدار قانون منع التحرش الجنسي والمعاقبة عليه<sup>(٢١٢)</sup> في عام ٢٠٠٩، شرعت مؤسسات حكومية شتى في تنفيذ أوامر داخلية ترمي إلى ردع أي سلوك من ذلك القبيل<sup>(٢١٣)</sup>.

١٣٤- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، اعتمدت تدابير وطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في أماكن العمل<sup>(٢١٤)</sup> لتشجيع اتخاذ إجراءات لمواجهة هذه العدوى في أماكن العمل، وهي تدابير تركز على تعزيز عدم التمييز في حق المصابين بهذا المرض، واحترام حقهم في العمل.

### الحقوق النقابية

١٣٥- في آذار/مارس ٢٠١٢، منح كونغرس جمهورية بيرو، بعد أن قرر القضاء التدريجي على النظام الخاص الذي حدده المرسوم التشريعي رقم ١٠٥٧<sup>(٢١٥)</sup>، حقوق العمل لجميع العمال المرتبطين بعقد الخدمات الإداري، بما في ذلك الحق في الإجازات المدفوعة التي تبلغ مدتها ٣٠ يوم عمل، والاعتراف بالحق في الحرية النقابية.

### السُّخْرَة

١٣٦- تبذل اللجنة الوطنية لمناهضة السخرة ما يلزم من جهد لوضع وتنفيذ الخطة الوطنية الثانية لمناهضة السخرة المقررة للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦، وذلك بمساعدة منظمة العمل الدولية. كما أنشئ فريق تفتيش خاص لمكافحة السخرة يضم خبراء في العمل تدربوا تدريباً خاصاً في المجال وأجروا تحقيقات مهمة تتعلق باستغلال الغابات في منطقة لوريتو.

## هاء- الحق في السكن اللائق

١٣٧- في الفترة الممتدة من آب/أغسطس ٢٠٠٦ حتى أيار/مايو ٢٠١٢، حظي بناء وترميم نحو ٣٠٨ ٠٠٠ مسكن<sup>(٢١٦)</sup> بمساعدة في إطار البرامج التي وضعتها وزارة السكن والبناء والنظافة العامة، مثل تيكو بروبيو<sup>(٢١٧)</sup>، ونوفو كريديتو مي فيفيندا<sup>(٢١٨)</sup>، وبانكو دي ماتيرياليس<sup>(٢١٩)</sup>.

١٣٨- ولتعزيز الحق في الملكية، منحت الهيئة المعنية بإضفاء الصبغة الرسمية على حقّ الملكية ٣٧٧ ١٣١ سند ملكية على الصعيد الوطني، على أساس استثمار قدره ٦٩ مليون دولار جديد (نحو ٢٦,٥ مليون دولار)<sup>(٢٢٠)</sup>.

١٣٩- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وضعت الوزارة المذكورة برنامجاً لدعم السكن الريفي<sup>(٢٢١)</sup> يهدف إلى تحسين ظروف سكن المقيمين في الأرياف. ومن المتوقع في إطار هذا البرنامج إنشاء نحو ٢١٥ مركز خدمات في ١٥ ولاية في البلد، وتدخل الدولة لتحسين ٥٠٠ سكن<sup>(٢٢٢)</sup>.

## واو- الحق في اللجوء إلى العدالة وضمن حقوق الدفاع

١٤٠- يشهد نظام العدالة في بيرو تطوراً مطرداً بفضل إصلاح نظام العقوبات وتشريعات العمل، في إثر تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية الجديد<sup>(٢٢٣)</sup>، وتطبيق تشريعات العمل الجديدة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، دخل قانون الإجراءات الجنائية الجديد حيز التنفيذ في ٢١ دائرة قضائية من أصل ٣١. وكان قانون العمل نافذاً في تموز/يوليه ٢٠١٢ في ١٢ دائرة قضائية. ومن العوامل المهمة في عملية الإصلاح هذه استحداث قواعد إجرائية، مثل الفورية ومبدأ الشفوية والسرعة والاقتصاد في الإجراءات.

١٤١- وأنشئت إدارة المساعدة القانونية والدفاع عن الضحايا<sup>(٢٢٤)</sup> قصد تقديم المساعدة القانونية المجانية في مجال قانون الأسرة والقانون المدني وقانون العمل إلى ذوي الدخل المحدود، ومساعدة فورية لكل من حرم حقوقه بأي شكل من الأشكال وعلى الصعيد الوطني.

١٤٢- ولتحقيق الأهداف الواردة أعلاه، يجب القول إن عدد المحامين المتدربين مجاناً من المحاكم بلغ ٩٠٨ محامين على نطاق البلد في حزيران/يونيه ٢٠١٢، أي بزيادة قدرها ٣٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٨، وهو العام الذي بلغ فيه ذلك العدد ٦٩٧ محامياً. وفي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢، استفاد ٩١٠ ٤٣٦ ١ أشخاص من الاستشارة، ولجأ ٨٩٧ ٥١٣ شخصاً إلى خدمات نظام انتداب المحامين مجاناً من المحاكم في الميدان الجنائي. وبعد تطبيق قانون الإجراءات الجنائية الجديد، سُجلت ٧٩٣ ٥٣ استشارة و٢٨ ٠٩٥ حالة لجوء إلى نظام الدفاع المجاني في جميع أنحاء البلد.

١٤٣- وتقدم إدارة المصالحة خارج نطاق القضاء ووسائل أخرى لتسوية النزاعات تابعة لوزارة العدل<sup>(٢٢٥)</sup> خدمات المصالحة<sup>(٢٢٦)</sup>، وتضطلع بمهام التحكيم<sup>(٢٢٧)</sup>. وتسعى، في هذا الصدد، إلى إيجاد حلول سلمية للنزاعات التي تتعلق بقانون الأسرة أو القانون المدني، دون الحاجة إلى التوسل بالقضاء، الأمر الذي يسمح لأشد فئات السكان ضعفاً باللجوء إلى العدالة بشكل سريع وميسور التكلفة. ففي الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وأيار/مايو ٢٠١٢، أجريت ١٢٤ ٤٠ محاولة مصالحة، تكلفت ٣٠ ٧٣٠ منها (أي ٧٦,٦ في المائة) باتفاق شامل، و٩١٦ (أي ٢,٣ في المائة) باتفاق جزئي، ولم تفض ٨ ٤٧٨ منها إلى أي اتفاق.

## Notes

- <sup>1</sup> La información contenida en el presente informe nacional corresponde, principalmente, al periodo comprendido entre los años 2008–2012. Los aportes y observaciones por parte de las instituciones consultadas fueron recibidos hasta el 19 de julio de 2012.
- <sup>2</sup> MINISTERIO DE JUSTICIA Y DERECHOS HUMANOS. Resolución Ministerial N° 0167-2012-JUS, de fecha 20 de junio de 2012. Mediante la citada Resolución se aprobó el Reglamento Interno del Consejo Nacional de Derechos Humanos (CNDH). Conforme a su artículo 19°, la Secretaría Técnica del CNDH se encarga de brindar apoyo técnico y administrativo al CNDH.
- <sup>3</sup> El Grupo de Trabajo Multisectorial encargado de elaborar el informe nacional relativo al Examen Periódico Universal estuvo conformado por representantes de las siguientes entidades gubernamentales: Presidencia del Consejo de Ministros, Ministerio de Relaciones Exteriores, Poder Judicial, Ministerio de Trabajo y Promoción del Empleo, Ministerio de Salud, Ministerio de Cultura, Ministerio Público, Ministerio de Defensa, Ministerio del Interior, Ministerio de Educación, Ministerio de la Mujer y Poblaciones Vulnerables, Ministerio del Ambiente, Ministerio de Desarrollo e Inclusión Social, y Ministerio de Justicia y Derechos Humanos. El grupo de trabajo estuvo presidido por éste último.
- <sup>4</sup> Mediante el artículo 1° del Decreto Supremo N° 012-86-JUS, de fecha 06 de septiembre de 1986, modificado por Decreto Supremo N° 011-2012-JUS, de fecha 20 de abril de 2012; se creó el Consejo Nacional de Derechos Humanos adscrito al Ministerio de Justicia y Derechos Humanos. El CNDH es el órgano multisectorial encargado de emitir opiniones y brindar asesoramiento al Poder Ejecutivo en el desarrollo de políticas, programas, proyectos y planes en materia de derechos humanos, especialmente referido al Plan Nacional de Derechos Humanos y cuenta con una Secretaría Técnica, la que brinda apoyo técnico y administrativo al referido Consejo. El CNDH se encuentra presidido por el Viceministro de Derechos Humanos y Acceso a la Justicia del MINJUS.
- <sup>5</sup> Presidencia del Consejo de Ministros, Ministerio de Justicia y Derechos Humanos, Ministerio de Relaciones Exteriores, Ministerio de Defensa, Ministerio del Interior, Ministerio de Educación, Ministerio de Salud, Ministerio de Trabajo y Promoción del Empleo, Ministerio de la Mujer y Poblaciones Vulnerables, Ministerio del Ambiente, Ministerio de Energía y Minas, Ministerio de Cultura, Ministerio de Desarrollo e Inclusión Social, Poder Judicial, Ministerio Público y Defensoría del Pueblo.
- <sup>6</sup> Coordinadora Nacional de Derechos Humanos, Concilio Evangélico del Perú, Asociación Episcopal Peruana, Confederación Nacional de Instituciones Empresariales Privadas, y Consejo de Prensa Peruana.
- <sup>7</sup> Ministerio de Economía y Finanzas, Ministerio de Vivienda, Construcción y Saneamiento, Consejo de Reparaciones, Instituto Nacional Penitenciario, Comisión Multisectorial de Alto Nivel, Dirección General de Defensa Pública, Registro Nacional de Identificación y Estado Civil, Instituto Nacional de Estadística e Informática, Mesa de Concertación de Lucha contra la Pobreza, Consejo Nacional para la Integración de la Persona con Discapacidad.
- <sup>8</sup> Sentencia del Tribunal Constitucional. Expediente N° 0025-2005-PI y N° 0026-2005-PITC, de fecha 25 de abril de 2006. Asimismo, según lo establecido en la Cuarta Disposición Final y Transitoria de la Constitución Política del Perú de 1993, *“las normas relativas a los derechos y a las libertades que la Constitución reconoce se interpretan de conformidad con la Declaración Universal de Derechos Humanos y con los tratados y acuerdos internacionales sobre las mismas materias ratificados por el Perú”*.
- <sup>9</sup> CONGRESO DE LA REPUBLICA. Resolución Legislativa N° 29894. (El Peruano: 06 de Julio de 2012).
- <sup>10</sup> CONGRESO DE LA REPÚBLICA. Resolución Legislativa N° 29843. (El Peruano: 16 de marzo de 2012).

- <sup>11</sup> CONGRESO DE LA REPUBLICA. Ley N° 29809, Ley de Organización y Funciones del Ministerio de Justicia y Derechos Humanos. (El Peruano: 08 de diciembre de 2011).
- <sup>12</sup> CONGRESO DE LA REPUBLICA. Ley N° 29792, Ley de Creación, Organización y Funciones del Ministerio de Desarrollo e Inclusión Social. (El Peruano: 20 de octubre de 2011).
- <sup>13</sup> El MIDIS debe cumplir dos funciones básicas: por un lado, como ente ejecutor de programas sociales focalizados y temporales debe asegurar una intervención coordinada y eficaz en la dotación de bienes y servicios a sectores de la población que requieren un apoyo directo del Estado; por otro lado, como ente rector de la política social nacional debe garantizar que los diferentes sectores y niveles de gobierno del Estado peruano, que implementen programas y políticas sociales, actúen coordinadamente.
- <sup>14</sup> CONGRESO DE LA REPUBLICA. Ley N° 29565, Ley de Creación del Ministerio de Cultura. (El Peruano: 22 de julio de 2010). Asimismo, mediante Decreto Supremo N° 001-2010-MC (El Peruano: 25 de septiembre de 2010) se dispuso la fusión por absorción del Instituto Nacional de Desarrollo de Pueblos Andinos, Amazónicos y Afroperuanos (INDEPA) al Ministerio de Cultura.
- <sup>15</sup> PODER EJECUTIVO. Decreto Legislativo N° 1013, que aprueba la Ley de Creación, Organización y Funciones del Ministerio del Ambiente. (El Peruano: 13 de mayo de 2008).
- <sup>16</sup> MINISTERIO DE TRABAJO Y PROMOCIÓN DEL EMPLEO. Decreto Supremo N° 004-2010-TR. (El Peruano: 21 de abril de 2010) “*Artículo 52º: La Dirección General de Derechos Fundamentales y Seguridad y Salud en el Trabajo es un órgano de línea del Viceministerio de Trabajo responsable de formular las políticas públicas y funciones sustantivas orientadas a la promoción de la libertad sindical, la erradicación del trabajo forzoso, la erradicación del trabajo infantil, la igualdad de oportunidades y no discriminación, entre otros derechos fundamentales en el trabajo; así como, en materia laboral para el cumplimiento de la regulación del sector Salud en la relación de trabajo y en materia de seguridad en el trabajo y bienestar social, incluyendo la prevención y protección de riesgos ocupacionales*”.
- <sup>17</sup> MINISTERIO DE TRABAJO Y PROMOCIÓN DEL EMPLEO. Decreto Supremo N° 004-2010-TR. (El Peruano: 21 de abril de 2010).
- <sup>18</sup> De acuerdo a los Lineamientos y Estrategias para la Gestión de Conflictos Sociales, aprobados por Resolución Ministerial 161-2011-PCM, se define como conflicto social aquellos procesos sociales dinámicos en el que dos o más partes interdependientes perciben que sus intereses se contraponen, adoptando acciones que pueden constituir una amenaza a la gobernabilidad y/o orden público. Sobre la base de esta definición, la Oficina de Gestión de Conflictos Sociales de la Presidencia del Consejo de Ministros ha sistematizado los casos donde este órgano viene interviniendo, con un total de 68 conflictos sociales. De este total, 45 se encuentran en gestión (seguimiento), 16 se encuentran en tratamiento y un total de 7 casos han sido resueltos. Los tipos de conflictos son: agrarios, forestales y áreas naturales protegidas, por producción de hoja de coca, demarcación territorial, mineros, minería informal, hídricos, proyectos energéticos, proyectos hidrocarbúrferos, laborales, entre otros. La PCM, a través de la Oficina de Gestión de Conflictos Sociales, está coordinando mesas de diálogo intersectoriales para la resolución de conflictos sociales, con resultados positivos que evidencian la voluntad del Poder Ejecutivo de resolver las demandas de la población, a través del diálogo y la construcción de consensos. Las mesas de diálogo más importantes son: Moquegua, Tacna, Cusco, Huari, Morococha, entre otras.
- <sup>19</sup> PRESIDENCIA DEL CONSEJO DE MINISTROS. Decreto Supremo N° 010-2010-PCM. (El Peruano: 19 de enero de 2010).
- <sup>20</sup> PRESIDENCIA DEL CONSEJO DE MINISTROS. Resolución Ministerial N° 161-2011-PCM. (El Peruano: 20 de julio de 2011).
- <sup>21</sup> CONGRESO DE LA REPUBLICA. Ley N° 29158, Ley Orgánica del Poder Ejecutivo. (El Peruano: 20 de diciembre de 2007). “*Artículo 17: La Presidencia del Consejo de Ministros es el Ministerio responsable de la coordinación de las políticas nacionales y sectoriales del Poder Ejecutivo. Coordina las relaciones con los demás Poderes del Estado, los organismos constitucionales, gobiernos regionales, gobiernos locales y la sociedad civil*”.

- <sup>22</sup> CONGRESO DE LA REPUBLICA. Ley N° 29785, Ley del Derecho a la Consulta Previa a los Pueblos Indígenas u Originarios reconocido en el Convenio 169 de la Organización Internacional del Trabajo (OIT). (El Peruano: 07 de septiembre de 2011). Para efectos de la citada Ley se considera al Viceministerio de Interculturalidad del Ministerio de Cultura como el órgano técnico especializado en materia indígena del Poder Ejecutivo.
- <sup>23</sup> PRESIDENCIA DEL CONSEJO DE MINISTROS. Resolución Suprema N° 337-2011-PCM. (El Peruano: 16 de noviembre de 2010). La Comisión Multisectorial estuvo integrada por diferentes sectores del Estado, representantes de las organizaciones indígenas de alcance nacional y en calidad de observadores, representantes de las Naciones Unidas, la Defensoría del Pueblo y la Coordinadora Nacional de Derechos Humanos.
- <sup>24</sup> MINISTERIO CULTURA. Oficio N° 270-2012-DGIDP/VMI/MC, de fecha 17 de julio de 2012. P. 02 y 03. En el marco de la elaboración de la versión preliminar del reglamento se realizaron 6 eventos Macro Regionales. El promedio de participantes en la Macro Regional de Chiclayo fue de 272, en la Macro Regional con sede en Pucallpa participaron en promedio 280 personas, mientras que la realizada en Iquitos se obtuvo un promedio de 274 participantes. En el caso de las Macro Regionales de Cuzco, Bagua, Huancayo y Lima, el promedio de participantes fue 439, 200, 319 y 520 respectivamente. Finalmente, después de 8 reuniones de diálogo de la Comisión Multisectorial se aprobó el Reglamento de la Ley del Derecho a la Consulta Previa a los Pueblos Indígenas y Originarios, reconocido en el Convenio 169 de la Organización Internacional del Trabajo.
- <sup>25</sup> MINISTERIO DE CULTURA. Decreto Supremo N° 001-2012-MC. (El Peruano: 03 de abril de 2012). “Artículo 4°: “(...) el contenido de la medida legislativa o administrativa que se acuerde o promulgue, sobre la cual se realiza la consulta, debe ser acorde a las competencias de la entidad promotora, respetar las normas de orden público así como los derechos fundamentales y garantías establecidos en la Constitución Política del Perú y en la legislación vigente. El contenido de la medida debe cumplir con la legislación ambiental y preservar la supervivencia de los pueblos indígenas”.
- <sup>26</sup> CONGRESO DE LA REPUBLICA. Ley N° 29785, Ley del Derecho a la Consulta Previa a los Pueblos Indígenas u Originarios reconocido en el Convenio 169 de la Organización Internacional del Trabajo (OIT). (El Peruano: 07 de septiembre de 2011). En la referida Ley se establece la creación de la Base de Datos Oficial de Pueblos Indígenas u Originarios y, a efectos de implementarla, se aprobó la Directiva que regula su funcionamiento mediante Resolución Ministerial N° 202-2012-MC, de fecha 22 de mayo de 2012.
- <sup>27</sup> CONGRESO DE LA REPÚBLICA. Ley N° 27811, Ley que establece el Régimen de Protección de los Conocimientos Colectivos de los Pueblos Indígenas vinculados a los Recursos Biológicos. (El Peruano: 10 de agosto de 2002).
- <sup>28</sup> CONGRESO DE LA REPÚBLICA. Ley N° 27811, Ley que establece el Régimen de Protección de los Conocimientos Colectivos de los Pueblos Indígenas vinculados a los Recursos Biológicos. (El Peruano: 10 de agosto de 2002). El artículo 37° de la referida Ley establece que el Fondo para el Desarrollo de los Pueblos Indígenas gozará de autonomía técnica, económica, administrativa y financiera. Por su parte, el artículo 38° señala que los pueblos indígenas tienen derecho a acceder a los cursos del Fondo a través de sus organizaciones representativas y por medio de proyectos de desarrollo, previa evaluación y aprobación del Comité Administrador.
- <sup>29</sup> El Comité Administrador del Fondo para el Desarrollo de los Pueblos Indígenas se encuentra conformado por 5 representantes de las organizaciones indígenas (Confederación de Nacionalidades Amazónicas del Perú-CONAP, Confederación Campesina del Perú-CCP, Confederación de Comunidades Campesinas Afectadas por la Minería – CONACAMI, Confederación Nacional Agraria – CNA y Asociación Interétnica de Desarrollo de la Selva Peruana – AIDSESP) y 2 representantes del Viceministerio de Interculturalidad, tal como establece la Ley N° 27811. El primer objetivo del Comité es elaborar un reglamento para regular la organización y funcionamiento del mencionado Fondo.

- <sup>30</sup> MINISTERIO DE LA MUJER Y POBLACIONES VULNERABLES. Decreto Supremo N° 007-2008-MIMDES. (El Peruano: 23 de diciembre de 2008).
- <sup>31</sup> MINISTERIO DE LA MUJER Y POBLACIONES VULNERABLES. Decreto Supremo 007-2008-MIMDES. (El Peruano: 23 de diciembre de 2008). Mediante artículo 3° del mencionado Decreto se constituyó la Comisión Multisectorial Permanente encargada del monitoreo y seguimiento del Plan de Igualdad de Oportunidades para las Personas con Discapacidad 2009–2018. La Comisión se encuentra conformada por: un (1) representante del Ministerio de la Mujer y Desarrollo Social, a través del Viceministerio de la Mujer, quien lo preside, un (1) representante del Consejo Nacional para la Integración de la Persona con Discapacidad – CONADIS, quien se encuentra a cargo de la Secretaría Técnica de la Comisión, un (1) representante del Ministerio de Trabajo y Promoción del Empleo, un (1) representante del Ministerio de Educación, un (1) representante del Ministerio de Relaciones Exteriores, un (1) representante del Ministerio de Vivienda, Construcción y Saneamiento, un (1) representante del Ministerio de Transportes y Comunicaciones y un (1) representante del Ministerio de Economía y Finanzas. Para la formulación del Plan, se realizaron talleres de trabajo para recabar las necesidades de la sociedad civil en Cuzco, Pasco, Arequipa, Piura, Iquitos, La Libertad y en Lima. En total, a nivel nacional fueron consultadas 2300 personas.
- <sup>32</sup> CONGRESO DE LA REPÚBLICA. Ley N° 29478, Ley que establece facilidades para la emisión del voto de las personas con discapacidad. (El Peruano: 18 de diciembre de 2009).
- <sup>33</sup> CONGRESO DE LA REPÚBLICA. Ley N° 29535, Ley que otorga reconocimiento oficial a la lengua de señas peruanas. (El Peruano: 21 de mayo de 2010).
- <sup>34</sup> MINISTERIO DE LA MUJER Y POBLACIONES VULNERABLES. Decreto Supremo N° 013-2009-MIMDES. (El Peruano: 11 de diciembre de 2009). Mediante el referido Decreto se aprueba el Reglamento de la Ley N° 28530, Ley de promoción de acceso a Internet para personas con discapacidad y de adecuación al espacio físico en cabinas públicas de Internet.
- <sup>35</sup> CONGRESO DE LA REPÚBLICA. Ley N° 29812, Ley de Presupuesto del Sector Público para el año fiscal 2012. (El Peruano: 09 de diciembre de 2011).
- <sup>36</sup> PRESIDENCIA DEL CONSEJO DE MINISTROS. Resolución Suprema N° 067-2012-PCM. (El Peruano: 08 de marzo de 2012). Mediante la citada resolución se creó la Comisión Multisectorial encargada de apoyar y asesorar en la preparación, formulación y ejecución de la Encuesta Nacional Especializada sobre Discapacidad.
- <sup>37</sup> CONGRESO DE LA REPÚBLICA. Autógrafa de Ley. Consulta: 16 de julio de 2012. Disponible en: <[http://www2.congreso.gob.pe/Sicr/RelatAgenda/proapro20112016.nsf/pa\\_proyectosaprobados?OpenForm](http://www2.congreso.gob.pe/Sicr/RelatAgenda/proapro20112016.nsf/pa_proyectosaprobados?OpenForm)>.
- <sup>38</sup> El Programa Presupuestal con Enfoque de Resultados (PpR) es una estrategia de gestión pública que vincula la asignación de recursos a productos y resultados medibles a favor de la población, que requiere de la existencia de una definición de los resultados a alcanzar, el compromiso para alcanzar dichos resultados por sobre otros objetivos secundarios o procedimientos internos, la determinación de responsables, los procedimientos de generación de información de los resultados, productos y de las herramientas de gestión institucional, así como la rendición de cuentas. El Presupuesto por Resultados (PpR) se implementa progresivamente a través de los programas presupuestales, las acciones de seguimiento del desempeño sobre la base de indicadores, las evaluaciones y los incentivos a la gestión, entre otros instrumentos que determine el Ministerio de Economía y Finanzas, a través de la Dirección General de Presupuesto Público, en colaboración con las demás entidades del Estado. Los programas presupuestales son unidades de programación de las acciones del Estado que se realizan en cumplimiento de las funciones encomendadas a favor de la sociedad.
- <sup>39</sup> MINISTERIO DE LA MUJER Y POBLACIONES VULNERABLES. Decreto Supremo N° 011-2011-MIMDES. (El Peruano: 09 de julio de 2011).
- <sup>40</sup> PRESIDENCIA DEL CONSEJO DE MINISTROS. Decreto Supremo N° 081-2011-PCM. (El Peruano: 19 de octubre de 2011).

- <sup>41</sup> CONGRESO DE LA REPÚBLICA. Ley N° 29633, Ley que fortalece la tutela del incapaz o adulto mayor mediante la modificación de diversos artículos del Código Civil. (El Peruano: 17 de diciembre de 2010).
- <sup>42</sup> MINISTERIO DE LA MUJER Y POBLACIONES VULNERABLES. Resolución Ministerial N° 010-2009-MIMDES. (El Peruano: 27 de noviembre de 2009).
- <sup>43</sup> DEFENSORIA DEL PUEBLO. Informe de Adjunta N° 003-2011/DP/ADHPD. Los Afrodescendientes en el Perú: Una aproximación a su realidad y al ejercicio de sus derechos. Lima, 2011. P. 43.
- <sup>44</sup> MINISTERIO DE TRABAJO Y PROMOCIÓN DEL EMPLEO. Decreto Supremo N° 003-97-TR. Texto Único Ordenado del Decreto Legislativo. N° 728, Ley de Productividad y Competitividad Laboral. (El Peruano: 27 de marzo de 1997).
- <sup>45</sup> CONGRESO DE LA REPUBLICA. Ley N° 26772, Ley que Dispone que las ofertas de empleo y acceso a medios de formación educativa no podrán contener requisitos que constituyan discriminación, anulación o alteración de igualdad de oportunidades o de trato. (El Peruano: 17 de abril de 1997).
- <sup>46</sup> CONGRESO DE LA REPÚBLICA. Ley N° 29571, Código de Protección y Defensa del Consumidor. (El Peruano: 02 de setiembre de 2010).
- <sup>47</sup> CONGRESO DE LA REPUBLICA. Ley N° 27867. Ley Orgánica de Gobiernos Regionales. (El Peruano: 18 de noviembre de 2002). “Artículo 2: *Los Gobiernos Regionales emanan de la voluntad popular. Son personas jurídicas de derecho público, con autonomía política, económica y administrativa en asuntos de su competencia, constituyendo, para su administración económica y financiera, un Pliego Presupuestal. Artículo 21: El Presidente Regional tiene las siguientes atribuciones (...) o Promulgar las Ordenanzas Regionales o hacer uso de su derecho a observarlas en el plazo de quince (15) días hábiles y ejecutar los acuerdos del Consejo Regional*”.
- <sup>48</sup> CONSTITUCIÓN POLÍTICA DEL PERÚ. “Artículo 140. – *La pena de muerte sólo puede aplicarse por el delito de traición a la Patria en caso de guerra, y el de terrorismo, conforme a las leyes y a los tratados de los que el Perú es parte obligada*”.
- <sup>49</sup> El Código Penal peruano no prevé la pena de muerte como sanción penal en ninguno de sus artículos. El Decreto Legislativo N° 1094, Código Penal Militar Policial (El Peruano: 01 de septiembre de 2010), en su artículo 58°, ubicado en el apartado “De los Delitos contra la Defensa Nacional”, establece que “*en caso de guerra exterior podrá aplicarse la pena de muerte, acorde con nuestra legislación*”.
- <sup>50</sup> La última condena a muerte dictada en el Perú, la misma que fue ejecutada, se expidió en 1979 contra Julio Vargas Garayar, sub oficial de la Fuerza Aérea Peruana (FAP), por el delito de traición a la patria. Dicha condena fue impuesta por el fuero militar y ejecutada el 20 de enero de 1979, es decir, hace ya 33 años.
- <sup>51</sup> Mediante Resolución N° 1645-2004-MP-FN, de fecha 22 de noviembre de 2004, se crearon las Fiscalías Penales Supraprovinciales, con competencia territorial sobre los Distritos Judiciales de Lima, Lima Norte y Callao. Con la Resolución N° 1698-2009-MP-FN, de fecha 23 de noviembre de 2009, se precisa la competencia territorial para los Distritos Judiciales de Lima Sur y Lima Este para que se avoquen al conocimiento de investigaciones preliminares por los delitos contra la humanidad y los delitos comunes que hayan constituido casos de violación de derechos humanos, así como de los delitos conexos mismos. Conforme a las Resoluciones de la Fiscalía de la Nación N° 1131-2006-MP-FN y N° 829-2008-MP-FN, las Fiscalías Penales Supraprovinciales de Lima y la Fiscalía Superior Penal Nacional tienen competencia funcional ampliada a todo el territorio nacional, para avocarse a los procesos judiciales por delitos contra la humanidad y otros. Asimismo, en atención a las recomendaciones de la Defensoría del Pueblo mediante Resolución de la Fiscalía de la Nación N° 1697-2009-MP-FN-2005-MP-FN, están a cargo de las investigaciones por delitos contra la humanidad y otros con competencia en todo el distrito judicial al que pertenecen. En los Distritos Judiciales en que no se haya designado Fiscalías Especializadas, es de aplicación el artículo 4° de la Resolución de la Fiscalía de la Nación N° 829-2008-MP-FN, de

fecha 23 de junio de 2009, que establece que la investigación preliminar será competencia de la Fiscalía Penal Nacional será practicada por las Fiscalías Supraprovinciales o Fiscalías Especializadas o por las Fiscalías Comunes o Mixta.

- <sup>52</sup> Mediante Resolución Administrativa N° 023-2011-CE-PJ, de fecha 26 de enero de 2011, se amplía la competencia del Juzgado Penal Supraprovincial de Ayacucho para todo el Distrito Judicial de Ayacucho; y mediante Resolución Administrativa N° 094-2009-CE-PJ, de fecha 20 de marzo de 2009, se crearon dos nuevos Juzgados Penales Provinciales en los distritos judiciales de Junín y Huánuco y se indicó que dentro de la Sala Penal Nacional formarían dos colegiados para conocer casos de Derechos Humanos. En el 2007 la Resolución Administrativa N° 223-2007-CE-PJ, de fecha 12 de septiembre de 2007, precisa la ampliación de competencia para casos que resulten especialmente graves y particularmente complejos y masivos, siempre que tengan repercusión nacional.
- <sup>53</sup> A fin de adecuar la tipificación del delito de desaparición forzada de personas en el Código Penal [Artículo 320°. – *El funcionario o servidor público que prive a una persona de su libertad, ordenando o ejecutando acciones que tenga por resultado su desaparición **debidamente comprobada**, será reprimido con pena privativa de libertad no menor de quince años e inhabilitación (...)*] a los estándares internacionales; mediante el Acuerdo Plenario N° 09-2009/CJ-116, emitido por la Corte Suprema de Justicia de la República [Párr. 10. Consulta: 13 de febrero de 2012. Disponible en: <[http://historico.pj.gob.pe/CorteSuprema/SalasSupremas/SPP/documentos/ACUERDO\\_PLENARIO\\_09-009-J-116\\_301209.pdf](http://historico.pj.gob.pe/CorteSuprema/SalasSupremas/SPP/documentos/ACUERDO_PLENARIO_09-009-J-116_301209.pdf)>] se señala que el elemento “debidamente comprobada” se entenderá configurado por el hecho de no brindar la información legalmente impuesta sobre el paradero o situación jurídica del afectado, es decir la no información es el elemento esencial del tipo penal de desaparición forzada.
- <sup>54</sup> PODER JUDICIAL. Resolución Administrativa N° 170-2004-CE-PJ, de fecha 30 de septiembre de 2004. MINISTERIO PÚBLICO. Resolución N° 1645-2004-MP-FN, de fecha 22 de noviembre de 2004.
- <sup>55</sup> MINISTERIO PÚBLICO. Resolución de la Fiscalía de la Nación N° 1602-2005-MP-FN, de fecha 11 de agosto de 2005, mediante la cual se dictan disposiciones sobre competencia de diversas fiscalías en el conocimiento de delitos de terrorismo y lesa humanidad, derechos humanos y delitos conexos.
- <sup>56</sup> PODER JUDICIAL. Oficio N° 096-2012-DDHH/PJ, de fecha 2 de abril de 2012. De los expedientes culminados con sentencia, 47 corresponden por el delito de tortura y 17 por el delito de desaparición forzada.
- <sup>57</sup> PODER JUDICIAL. Oficio N° 096-2012-DDHH/PJ, de fecha 2 de abril de 2012. De los expedientes culminados con sentencia, 47 corresponden por el delito de tortura y 17 por el delito de desaparición forzada.
- <sup>58</sup> El Equipo Forense Especializado (EFE) se creó mediante Resolución de la Fiscalía de la Nación N° 1262-2003-MP-FN, de fecha 13 de agosto de 2003. El EFE se constituye en un grupo multidisciplinario integrado por profesionales de diferentes áreas (Medicina Legal, Antropología Social, Antropología Forense, Arqueología Forense, Odontología Forense y Fotografía Forense) que presta apoyo técnico en las exhumaciones y trabajo de laboratorio a fin de identificar las víctimas de desapariciones forzadas y ejecuciones extrajudiciales haciendo entrega de los restos a sus familiares. Asimismo, mediante la Resolución de la Fiscalía de la Nación N° 039-2008-MP-FN, de fecha 11 de enero de 2008, el EFE se reconstituyó para el fortalecimiento de la búsqueda de personas desaparecidas, asignándosele un moderno laboratorio de investigaciones forenses con sede central en Huamanga, Ayacucho.
- <sup>59</sup> MINISTERIO PÚBLICO. Oficio N° 553-2012-FSPNC-MP-FN, de fecha 03 de mayo de 2012. P. 20 y Oficio N° 1132-2012-FSPNC-MP-FN, de fecha 17 de julio de 2012. P. 6.
- <sup>60</sup> MINISTERIO PÚBLICO. Directiva N° 007-2009-MP-FN, aprobada mediante Resolución de la Fiscalía de la Nación N° 1694-2009-MP-FN, de fecha 23 de noviembre de 2009.
- <sup>61</sup> MINISTERIO PÚBLICO. Oficio N° 553-2012-FSPNC-MP-FN, de fecha 03 de mayo de 2012. P. 03.



- <sup>62</sup> Los asesinatos y lesiones graves de Barrios Altos y La Cantuta fueron calificados como delitos contra la humanidad. PODER JUDICIAL. Sentencia de la Corte Suprema de Justicia de la República recaída en el Expediente N° A.V 19-2011, de fecha 07 de abril de 2009. Fundamento 717. P. 623, 624. Consulta: 18 de julio de 2012. Disponible en: <[http://historico.pj.gob.pe/CorteSuprema/spe/index.asp?codigo=10409&opcion=detalle\\_noticia](http://historico.pj.gob.pe/CorteSuprema/spe/index.asp?codigo=10409&opcion=detalle_noticia)>.
- <sup>63</sup> El 30 de diciembre de 2009, la Primera Sala Penal de la Corte Suprema confirmó dicha sentencia de primera instancia en todos sus extremos.
- <sup>64</sup> PODER JUDICIAL. Oficio N° 096-2012-DDHH/PJ, de fecha 2 de abril de 2012. En la misma línea, el sistema de justicia peruano tuvo a su cargo la judicialización de casos emblemáticos. Así, el 01 de octubre de 2010 la Primera Sala Penal Anticorrupción condenó por homicidio calificado y asociación ilícita para delinquir a Vladimiro Montesinos Torres, Nicolás Hermoza Ríos, Santiago Enrique Martín Rivas, Carlos Eliseo Pichilingue Guevara, Juan Rivero Lazo, Julio Salazar Monroe; sindicados algunos por ser responsables en calidad de jefes y/o superiores, y otros en calidad de integrantes del denominado escuadrón militar “Colina” (con penas que oscilan entre los 15 y 25 años de pena privativa de la libertad). Del mismo modo, el 07 de octubre de 2011, la Sala Penal Nacional condenó al ex Teniente del Ejército peruano, Enrique Aurelio De La Cruz Salcedo a 17 años de pena privativa de la libertad, como autor mediato del secuestro y ejecución extrajudicial de siete campesinos del distrito de Pucayacu, provincia del Huanta, departamento de Ayacucho. Lo anterior ilustra el hecho que, el Estado peruano, ha procesado agentes del Estado y líderes de grupos responsables de haber cometido graves violaciones a los derechos humanos, sobre la base de lo establecido en las obligaciones internacionales sobre la materia y la jurisprudencia de la Corte Interamericana de Derechos Humanos. De igual forma, los líderes de los grupos Sendero Luminoso y el MRTA han sido procesados y condenados, en pleno respeto a sus derechos al debido proceso.
- <sup>65</sup> CONSTITUCIÓN POLÍTICA DEL PERÚ. «Artículo 173°.- *en caso de delito de función, los miembros de las Fuerzas Armadas y de la Policía Nacional están sometidos al fuero respectivo y al Código de Justicia Militar. Las disposiciones de éste no son aplicables a los civiles, salvo en el caso de los delitos de traición a la patria y de terrorismo que la ley determina (...). Quienes infringen las normas del Servicio Militar Obligatorio están asimismo sometidos al Código de Justicia Militar*». Este artículo es complementado con la Ley N° 29182 (El Peruano: 11 de enero de 2008), que establece que el fuero militar policial es competente únicamente para juzgar los delitos de función.
- <sup>66</sup> TRIBUNAL CONSTITUCIONAL. Sentencia recaída en el Expediente N° 0012-2006-PI/TC, de fecha 15 de diciembre de 2006. F.J 14. “(...) *De acuerdo a lo antes expuesto y conforme se desprende del artículo 173° de la Constitución, no son delitos de función y, por lo tanto, no son susceptibles de protección mediante el Código de Justicia Militar, bienes jurídicos tales como los derechos fundamentales (...)*”.
- <sup>67</sup> El Fuero Militar Policial se rige por la Ley N° 29182, Ley de Organización y Funciones del Fuero Militar Policial (El Peruano: 11 de enero de 2008), modificada por el Decreto Legislativo N° 1096 (El Peruano: 01 de septiembre de 2006); el Reglamento de la Ley aprobado por la Resolución Administrativa N° 066-2009-TSMP/SG, de fecha 10 de junio de 2009; y el Reglamento de la línea de carrera y acceso a la magistratura militar policial, aprobado mediante la Resolución Administrativa N° 130-2010-TSMP/SG, de fecha 06 de enero 2011.
- <sup>68</sup> MINISTERIO DE LA MUJER Y POBLACIONES VULNERABLES. Decreto Supremo N° 009-2005-MIMDES. (El Peruano: 12 setiembre de 2005).
- <sup>69</sup> Finalizado el conteo de votos de las elecciones congresales el nuevo Congreso de la República para el periodo 2006 – 2011 quedó conformado por 85 congresistas hombres y 35 congresistas mujeres, esta última se considera una cifra histórica en el Poder Legislativo, pues representa el 29,2% de la constitución total del Congreso de la República.
- <sup>70</sup> CONGRESO DE LA REPÚBLICA. Ley N° 27387. Ley que modifica la Ley N° 26859, Ley Orgánica de Elecciones. “Artículo 116. – *Las listas de candidatos al Congreso en cada Distrito*

*Electoral deben incluir un número no menor del 30% de mujeres o de varones. En las circunscripciones en que se inscriban listas con tres candidatos, por lo menos uno de los candidatos debe ser varón o mujer”.*

- <sup>71</sup> JURADO NACIONAL DE ELECCIONES. Proyecto de Ley N° 00268/2011-JNE. Ley que regula la aplicación de la cuota electoral de mujeres. Consulta: 16 de julio de 2012. Disponible en: <<http://www2.congreso.gob.pe/Sicr/TraDocEstProc/CLProLey2011.nsf>>.
- <sup>72</sup> MINISTERIO DE LA MUJER Y POBLACIONES VULNERABLES. Decreto Supremo N° 008-2001-PROMUDEH. (El Peruano: 26 de abril 2001).
- <sup>73</sup> Los Centros de Emergencia Mujer brindan información legal, orientación social, defensa judicial y apoyo psicológico; también se realizan acciones preventivas promocionales con la población, a fin de evitar que la violencia se siga extendiendo y afecte a más personas.
- <sup>74</sup> MINISTERIO DE LA MUJER Y POBLACIONES VULNERABLES. Boletín del Ministerio de la Mujer y Desarrollo Social-MIMDES. Periodo julio 2006–diciembre 2011. P.08. Consulta: 16 de julio de 2012. Disponible en: <<http://www.mimp.gob.pe/files/DIRECCIONES/DGPDS/boletines/nacional.pdf>>.
- <sup>75</sup> MINISTERIO DE LA MUJER Y POBLACIONES VULNERABLES. Boletín del Ministerio de la Mujer y Desarrollo Social-MIMDES. Periodo julio 2006–diciembre 2011. P.08. Consulta: 16 de julio de 2012. Disponible en: <<http://www.mimp.gob.pe/files/DIRECCIONES/DGPDS/boletines/nacional.pdf>>.
- <sup>76</sup> MINISTERIO DEL INTERIOR. Oficio N° 297-2012-IN/0103.1, de fecha 23 de mayo de 2012. P. 01.
- <sup>77</sup> MINISTERIO DE LA MUJER Y POBLACIONES Y VULNERABLES. Decreto Supremo N° 003-2009-MIMDES. (El Peruano: 27 de marzo de 2009).
- <sup>78</sup> CONGRESO DE LA REPÚBLICA. Ley N° 29819, Ley que modifica el Artículo 107 del Código Penal, incorporando el Femicidio. (El Peruano: 27 de diciembre de 2011).
- <sup>79</sup> MINISTERIO DE LA MUJER Y POBLACIONES VULNERABLES. Informe Anual 2011. Avances de la implementación de las políticas de infancia y adolescencia. P. 43. 44. Para la protección de los derechos de las niñas, niños y adolescentes, se cuenta con el servicio de las Defensorías del Niño y del Adolescente (DNA), las mismas que cumplen con tres principales funciones: brindar consejería; solucionar los conflictos que se denuncian, y derivar un determinado caso a un servicio especializado si se trata de un delito. La cobertura de las DNA se ha incrementado sostenidamente desde su creación. Así, si bien en el año 2003 se crearon 1,400 DNA en el país; a diciembre de 2011 se cuenta con 2,185 Defensorías a nivel nacional.
- <sup>80</sup> CONGRESO DE LA REPÚBLICA. Ley N° 28950, Ley contra la trata de personas y el tráfico ilícito de migrantes. (El Peruano: 16 de enero de 2007).
- <sup>81</sup> MINISTERIO DEL INTERIOR. Decreto Supremo. N° 007-2008-IN. (El Peruano: 30 de noviembre de 2008).
- <sup>82</sup> MINISTERIO DEL INTERIOR. Decreto Supremo N° 002-2004-IN. (El Peruano: 20 de febrero de 2004).
- <sup>83</sup> MINISTERIO DEL INTERIOR. Decreto Supremo N° 004-2011-IN. (El Peruano: 18 de octubre de 2011). El Plan Nacional de Acción contra la Trata de Personas 2011–2016 establece diez objetivos específicos que gira en torno a ejes centrales de: (i) La prevención del delito, (ii) La persecución de delinquentes y (iii) la protección y asistencia a las víctimas.
- <sup>84</sup> En el artículo 3° del Decreto Supremo N° 004-2011-IN se establece que la aplicación de la presente norma se financia con cargo al presupuesto institucional de los pliegos involucrados, sujeto a las Leyes Anuales de Presupuesto y sin demandar recursos adicionales al Tesoro Público.
- <sup>85</sup> MINISTERIO PÚBLICO. Base de datos SIATF y SGF.
- <sup>86</sup> Por otro lado, el Sistema de Registro y Estadística del Delito de Trata de Personas y afines – RETA-PNP, entre el 2008–2011, ha registrado un total de 1603 víctimas, de las cuales 1011 son adultos y 592 son menores de edad, identificándose un total de 522 víctimas niñas y adolescentes mujeres, es decir, el 32.42% del total de agraviados.

- <sup>87</sup> MINISTERIO PÚBLICO. Resolución de Fiscalía N° 589-2010-MP-FN, de fecha 28 de abril de 2009.
- <sup>88</sup> Resolución Ministerial N° 0491-2010-IN-0105, de fecha 20 de mayo de 2010. El objetivo de la referida Guía es brindar a los operadores de justicia una herramienta de trabajo que les permita aplicar el procedimiento de entrevista única a estos grupos en situación de vulnerabilidad, a efecto de evitar su revictimización. Según este modelo, las víctimas deben ser entrevistadas en una sola sesión realizada en una sala habilitada para tal efecto (Cámara Gessel).
- <sup>89</sup> MINISTERIO DEL INTERIOR. Oficio N° 297-2012-IN/0103.1, de fecha 23 de mayo de 2012. P. 06. Durante el periodo comprendido entre los años 2008 y 2011, la Línea Contra la Trata de Personas (0800-2-3232) ha registrado un total de 2277 llamadas válidas de las cuales (142) han sido denuncias de presuntos casos de trata de personas en sus distintas finalidades; (71) explotación sexual, (57) explotación laboral, (03) venta de niños, (05) mendicidad, (01) tráfico de órganos, (02) tráfico ilícito de migrantes, (01) pornografía infantil y (02) casos por definir finalidad. Por otro lado, ha recibido un total de (2135) consultas referidas a la temática de Trata de personas, hechos afines como desaparición, abuso laboral, violencia sexual, migraciones, e informaciones que han permitido el servicio y apoyo a la ciudadanía tales como emergencias e incidencias de seguridad ciudadana.
- <sup>90</sup> MINISTERIO DE TRANSPORTES Y COMUNICACIONES. Decreto Supremo N° 017-2009-MTC. (El Peruano: 21 de abril de 2009).
- <sup>91</sup> MINISTERIO DE TRABAJO Y PROMOCIÓN DEL EMPLEO. Informe N° 07-2012/MTPE/2/15.1, de fecha 17 de julio de 2012. P. 01.
- <sup>92</sup> El CPETI se creó mediante Resolución Suprema N° 018-2003-TR, de 21 de agosto de 2003. Mediante Resolución Ministerial N° 202-2005-TR, de 26 de julio de 2005, se emitió el Reglamento de Organización y Funciones del CPETI. Posteriormente, por Resolución Ministerial N° 131-2009-TR, de 28 de mayo de 2009, se aprobó el Plan Estratégico 2008–2010 del CPETI.
- <sup>93</sup> MINISTERIO DE TRABAJO Y PROMOCIÓN DE EMPLEO. Anuario Estadístico del Ministerio de Trabajo y Promoción de Empleo.
- <sup>94</sup> MINISTERIO DE TRABAJO. Decreto Supremo N° 004-2011-TR, de fecha 06 de abril de 2011. A través de este dispositivo, se estableció la sanción con la máxima multa prevista en el rango correspondiente, esto es, hasta 20 Unidades Impositivas Tributarias (aproximadamente hasta \$ 27 mil dólares) a aquellos empleadores que permitan el trabajo de adolescentes por debajo de las edades permitidas, el trabajo del adolescente sin autorización, el trabajo infantil peligroso y aquellos que deriven en el trabajo forzoso y la trata de personas con fines de explotación laboral.
- <sup>95</sup> MINISTERIO DE LA MUJER Y POBLACIONES VULNERABLES. Boletín del Ministerio de la Mujer y Poblaciones Vulnerables. Periodo julio 2006–diciembre 2011. Consulta: 27 de junio de 2012. Disponible en: <<http://www.mimdes.gob.pe/files/DIRECCIONES/DGPDS/boletines/loreto.pdf>>. El Programa Nacional para el Bienestar Familiar (INABIF) tiene como finalidad promover la protección y desarrollo integral de las niñas, niños, adolescentes, jóvenes y adultos mayores en situación de riesgo y/o abandono, propiciando la generación y mejoramiento de las condiciones que aseguren su desarrollo integral. Al finalizar el 2011, el INABIF cuenta con 36 Centros de Desarrollo Integral de la Familia, 38 Hogares y Albergues, 39 Programas Educadores de la Calle y 101 Sociedades de Beneficencias Públicas y Juntas de Participación Social funcionando a nivel nacional. Durante el periodo julio 2006–diciembre 2011 se han invertido S/.164,055,668 nuevos soles para el funcionamiento del programa.
- <sup>96</sup> MINISTERIO DE LA MUJER Y POBLACIONES VULNERABLES. Boletín del Ministerio de la Mujer y Poblaciones Vulnerables. Periodo julio 2006–diciembre 2011. Consulta: 27 de junio de 2012. Disponible en: <<http://www.mimdes.gob.pe/files/DIRECCIONES/DGPDS/boletines/loreto.pdf>>.
- <sup>97</sup> MINISTERIO DE LA MUJER Y POBLACIONES VULNERABLES. Decreto Supremo N° 003-2010-MIMDES. (El Peruano: 20 de abril de 2010).
- <sup>98</sup> Mediante Resolución Ministerial N° 215-2011-TR, de fecha 27 de julio de 2011, se aprobó la “Estrategia Sectorial en materia de prevención y erradicación del Trabajo Infantil”, luego de un amplio proceso de consulta con sectores del Gobierno y con organizaciones de la sociedad civil.

Esta estrategia tiene como objetivo articular las intervenciones en los diversos sectores de las entidades públicas y privadas para reducir la participación económica no peligrosa en menores de 14 años y eliminar las peores formas de trabajo infantil en menores de 18 años, debiendo para ello considerar los siguientes ejes: *i*) incrementar el ingreso promedio de las familias, *ii*) reducir la tolerancia al trabajo infantil, *iii*) incrementar la asistencia y reducir el atraso escolar en los niños, niñas y adolescentes a la educación primaria y secundaria, *iv*) incrementar los entornos seguros para el trabajo adolescente, y *v*) generar entornos de protección social.

- <sup>99</sup> CONGRESO DE LA REPÚBLICA. Ley N° 29497, Nueva Ley Procesal del Trabajo. (El Peruano: 15 de enero de 2010).
- <sup>100</sup> CONSTITUCIÓN POLÍTICA DEL PERÚ. *Artículo 161°. La Defensoría del Pueblo es autónoma. Los órganos públicos están obligados a colaborar con la Defensoría del Pueblo cuando ésta lo requiere. Artículo 162. – Corresponde a la Defensoría del Pueblo defender los derechos constitucionales y fundamentales de la persona y de la comunidad; y supervisar el cumplimiento de los deberes de la administración estatal y la prestación de los servicios públicos a la ciudadanía.*
- <sup>101</sup> DEFENSORÍA DEL PUEBLO. Ley N° 26520, Ley Orgánica de la Defensoría del Pueblo. (El Peruano: 08 de agosto de 1995) “*Artículo 16. – Las autoridades, funcionarios y servidores de los organismos públicos proporcionarán las informaciones solicitadas por el Defensor del Pueblo, así como facilitarán las inspecciones que éste disponga a los servicios públicos, establecimientos de la Policía Nacional y penitenciarios y entidades estatales sometidas a su control. Para tal objeto podrá apersonarse, incluso sin previo aviso, para obtener los datos o informaciones necesarias, realizar entrevistas personales, o proceder al estudio de expedientes, informes, documentación, antecedentes y todo otro elemento que, a su juicio, sea útil*”.
- <sup>102</sup> DEFENSORÍA DEL PUEBLO. Decimocuarto Informe Anual de la Defensoría del Pueblo al Congreso de la República. Lima, 2011. P. 405.
- <sup>103</sup> DEFENSORÍA DEL PUEBLO. Decimoquinto Informe Anual de la Defensoría del Pueblo al Congreso de la República. Lima, 2012. P. 192.
- <sup>104</sup> La Comisión Multisectorial de Alto Nivel, encargada del seguimiento de las Acciones y Políticas del Estado en los ámbitos de la Paz, la Reparación Colectiva y la Reconciliación Nacional, fue creada mediante Decreto Supremo N° 011-2004-PCM, de febrero de 2004, con la misión de coordinar, monitorear y evaluar la implementación del Plan Integral de Reparaciones (PIR), creado mediante Ley N° 28592, a favor de las víctimas del proceso de violencia ocurrido en el Perú entre el período 1980–2000. Hasta diciembre de 2011 la CMAN perteneció a la Presidencia del Consejo de Ministros (PCM). El 31 de diciembre de 2011, mediante Decreto Supremo N° 102-2011 -PCM, fue adscrita al Ministerio de Justicia y Derechos Humanos; al igual que el Consejo de Reparaciones encargado del Registro Único de Víctimas (RUV).
- <sup>105</sup> Con la finalidad reparar a las víctimas, y contribuir a afirmar la paz entre los peruanos y propender a la reconciliación nacional, el Estado aprobó la Ley N° 28592, Ley que crea el Programa Integral de Reparaciones, de fecha 29 de julio de 2005. La misma, constituye la principal ley en materia de reparaciones. El PIR define los programas de reparación, el concepto legal de víctima y los beneficiarios de aquellos programas, y le encarga a la Comisión Multisectorial de Alto Nivel – CMAN ser el ente coordinador.
- <sup>106</sup> El Programa de Reparaciones Colectivas (PRC) tiene por objetivo contribuir a la reconstrucción del capital social e institucional, material y económico-productivo de las comunidades rurales y urbanas afectadas por el proceso de violencia. Dicho programa consiste en financiar hasta con S/.100,000 (aproximadamente US\$ 38,4 millones) proyectos seleccionados por los centros poblados afectados por la violencia, siendo el encargado de su ejecución el gobierno local en cuya jurisdicción se encuentra localizado el centro poblado.
- <sup>107</sup> En el 2012, la CMAN aprobó financiar 228 proyectos en igual número de comunidades campesinas y/o nativas, por un monto de S/. 22´800,000. (aproximadamente US\$ 8,7 millones).

- <sup>108</sup> Mediante Decreto Supremo N° 051-2011-PCM, de fecha 16 de junio de 2011, se dispuso la conclusión del proceso de determinación e identificación de los beneficiarios, así como criterios de monto, reparto y priorización. Al respecto, cabe informar que el 15 de noviembre de 2011, la CMAN aprobó una propuesta de modificación del Decreto Supremo 051-2011-PCM para reabrir el Registro Único de Víctimas (RUV), elevar el monto de reparación de S/. 10,000 nuevos soles a 10 UIT (equivalente a S/. 36,500 nuevos soles) y eliminar la priorización por edades. La Secretaria Ejecutiva de la CMAN remitió este acuerdo a la Presidencia del Consejo de Ministros, acompañado de un informe técnico.
- <sup>109</sup> MINISTERIO DE SALUD. Decreto Supremo N° 006-2006-SA. (El Peruano: 21 de marzo de 2006) y su modificatoria Decreto Supremo N° 015-2006-SA. (El Peruano: 22 de julio de 2006).
- <sup>110</sup> MINISTERIO DE SALUD. Resolución Ministerial 299-2012-MINSA, de fecha 17 de abril de 2012.
- <sup>111</sup> PRESIDENCIA DEL CONSEJO DE MINISTROS. Decreto Supremo N° 047-2011-PCM, que modifica el Reglamento del Plan Integral de Reparaciones. (El Peruano: 24 de mayo de 2011).
- <sup>112</sup> El Consejo de Reparaciones está encargado de identificar y determinar a los beneficiarios individuales e implementar el Registro Único de Víctimas – RUV (individuales y colectivas). La información de las víctimas inscritas en el RUV es transferida a la CMAN, ente que tiene a su cargo la coordinación de la ejecución de los programas de reparaciones.
- <sup>113</sup> El Registro Único de Víctimas (RUV) es un instrumento creado por la Ley N° 28592 para la identificación de las víctimas del proceso de violencia sufrido por el Perú entre los años 1980 y 2000, y de los beneficiarios del Plan Integral de Reparaciones (PIR). La elaboración del RUV está a cargo del Consejo de Reparaciones y se compone de dos Libros: el Primero, referido a las víctimas individuales; y el Segundo, donde se inscriben a las comunidades nativas, comunidades campesinas y grupos de desplazados afectados por la violencia.
- <sup>114</sup> PODER EJECUTIVO. Decreto Supremo N° 015-2006-JUS, Reglamento de la Ley N° 28592, Ley de creación del Plan Integral de Reparaciones Económicas. (El Peruano: 06 de julio de 2006). *“Artículo 38°. – Casos a ser considerados para determinar e identificar a los beneficiarios del programa de reparaciones económicas. Teniendo en cuenta los listados a que se hace referencia en el artículo 42, el Consejo de Reparaciones determinará e identificará los beneficiarios del Programa de Reparaciones Económicas entre los siguientes casos: a) los familiares de las víctimas fallecidas y/o desaparecidas; b) las víctimas de desaparición forzada; c) las personas que como resultado de atentados, agresiones o torturas, tienen una discapacidad física o mental permanente, parcial o total (reconocida por la Comisión Nacional de Discapacidad (CONADIS); d) las víctimas de violación sexual”.*
- <sup>115</sup> En el 2008 el presupuesto asignado fue de S/. 5’511,367 nuevos soles; en el 2009 fue de S/. 3’961,046 nuevos soles; en el 2010 fue de S/. 3’065,361 nuevos soles; en el 2011 fue de S/. 1’294,976 nuevos soles; y en el 2012 fue de S/. 1’242,478 nuevos soles.
- <sup>116</sup> Entre las principales tareas pendientes, se encuentran: la entrega de 57,369 certificados que acreditan la inscripción de las víctimas en el RUV, la evaluación y calificación de 23,646 fichas recogidas y la organización y mantenimiento del acervo documentario.
- <sup>117</sup> PODER JUDICIAL. Resolución Administrativa N° 129-2009-CE/PJ, Reglamento de Organización y Funciones de la Oficina del Control de la Magistratura. (El Peruano: 05 de mayo de 2012). *“Artículo 8°. “La OCMA es el órgano de control que tiene por función investigar la conducta de los magistrados y auxiliares jurisdiccionales señalada expresamente en la ley como supuesto de responsabilidad, con excepción de Vocales Supremos”.*
- <sup>118</sup> En similar dirección, la OCMA desarrolló diversas campañas nacionales a fin de monitorear las excarcelaciones de reclusos peligrosos así como el otorgamiento de beneficios penitenciarios, en aras de salvaguardar la seguridad ciudadana. El objetivo fue que el otorgamiento de beneficios penitenciarios se ajuste estrictamente a ley y al genuino convencimiento del juez respecto de la posible rehabilitación del sentenciado solicitante. En ese orden de ideas, durante el último trimestre del año 2011, dicho esfuerzo se vio reflejado en la disminución en más del 50% de la concesión indebida de beneficios penitenciarios. En efecto, mientras en julio de 2011 se

reportaron 472 casos de otorgamiento de beneficios penitenciarios de semi-libertad y liberación condicional, en noviembre del mismo año dicha proporción disminuyó a 219.

- <sup>119</sup> PODER JUDICIAL. Memoria Institucional 2011.
- <sup>120</sup> OFICINA DE CONTROL DE LA MAGISTRATURA. Oficio s/n-2012-J-OCMA, de fecha 21 de junio de 2012. P. 4–5.
- <sup>121</sup> CONSEJO NACIONAL DE LA MAGISTRATURA. Informe N° 019-2012-ARJF-CNM, de fecha 21 de junio de 2012. P. 2–7. Asimismo, en tanto se haga efectiva la destitución, la OCMA elabora medidas cautelares para separar preventivamente de su cargo al magistrado y/o auxiliar jurisdiccional. Desde el 2009 a mayo del 2012 la OCMA ha expedido 27 Resoluciones de suspensión preventiva del cargo.
- <sup>122</sup> PODER EJECUTIVO. Decreto Supremo N° 016-2010-PCM. (El Peruano: 28 de enero de 2010).
- <sup>123</sup> En la misma línea, en el marco de la política de fortalecimiento institucional y mejoramiento al acceso a la justicia, el Poder Judicial ha presentado el 31 agosto de 2011, ante el Congreso de la República, el Proyecto de Ley N° 117/2011-PJ, que crea la Comisión de Alto Nivel Anticorrupción, conformada por los Presidentes del Poder Judicial, del Tribunal Constitucional, del Consejo Nacional de la Magistratura, el Fiscal de la Nación, el Contralor General de la República, Presidente del Consejo de Ministros, Ministro de Justicia, Presidentes de la Asamblea Nacional de Rectores de la Asociación de Municipalidades (AMPE), el Alcalde de la Municipalidad Metropolitana de Lima, el Secretario Técnico del Foro del Acuerdo Nacional, el Presidente de la Confederación Nacional de Instituciones Empresariales Privadas (CONFIEP), el Director Ejecutivo del Consejo Nacional para la Ética Pública (PROETICA) y el Coordinador General (Secretario Ejecutivo). Las funciones de la Comisión consisten en proponer políticas de mediano y largo plazo para la prevención y lucha contra la corrupción; aprobar y velar por el cumplimiento del Plan Nacional de Lucha contra la Corrupción; conducir el observatorio de la corrupción; alcanzar propuestas legislativas en materia anticorrupción, entre otros.
- <sup>124</sup> En aras de la materialización de lo establecido en la referida Declaración, en noviembre de 2011 dichas instituciones suscribieron un Convenio Tripartito de Cooperación con el objetivo de promover y desarrollar una acción interinstitucional conjunta y articulada que permita afianzar el proceso de armonización de políticas públicas referidas a la prevención, investigación y sanción de actos de corrupción.
- <sup>125</sup> CONSEJO NACIONAL DE LA MAGISTRATURA. Resolución N° 513-2011-PCNM (El Peruano: 25 de agosto de 2011).
- <sup>126</sup> CONTRALORÍA GENERAL DE LA REPÚBLICA. Alianza Estratégica entre la Contraloría General de la República y el Consejo Nacional de la Magistratura. Consulta: 16 de julio de 2012. Disponible en <[http://www.contraloria.gob.pe/wps/wcm/connect/4514bae6-47ba-40e1-91b1-32f4edc19b56/AE\\_Consejo\\_Nacional\\_Magistratura\\_110531.pdf?MOD=AJPERES](http://www.contraloria.gob.pe/wps/wcm/connect/4514bae6-47ba-40e1-91b1-32f4edc19b56/AE_Consejo_Nacional_Magistratura_110531.pdf?MOD=AJPERES)>. El 31 de mayo de 2011 se suscribió el citado Convenio a fin de establecer mecanismos de cooperación mutua para el fortalecimiento de las capacidades internas de ambas instituciones, a fin de promover y desarrollar acciones conjuntas que contribuyan a la lucha contra la corrupción, al fortalecimiento del control de la gestión pública, a la probidad administrativa, a la mejora de la administración de justicia y a la defensa de la legalidad.
- <sup>127</sup> INSTITUTO NACIONAL PENITENCIARIO. Oficio N° 027-2012-INPE/02, de fecha 21 de mayo de 2012. P. 2–8. Del mismo modo, a 2011, el estado situacional de la infraestructura de los EP muestra que el 18% de éstos era catalogado como “bueno”, el 45% como “regular” y el 37% como “malo”.
- <sup>128</sup> MINISTERIO DE ECONOMÍA Y FINANZAS. Decreto Supremo N° 179-2011-EF (El Peruano: 11 de octubre de 2011).
- <sup>129</sup> Dicho monto fue destinado a la adquisición de colchones y frazadas para los internos, así como al mantenimiento y reparación de la infraestructura de los establecimientos penitenciarios.

- <sup>130</sup> PODER EJECUTIVO. Decreto de Urgencia N° 007-2012. (El Peruano: 22 de febrero de 2011). Según este dispositivo, el estado de emergencia se mantendrá hasta el 31 de diciembre de 2012.
- <sup>131</sup> Ministerio de Justicia y Derechos Humanos. “10 Medidas de Reforma del Sistema Penitenciario”. En dicho documento, se señala como meta para fines del 2012 ampliar la cobertura en 3,500 plazas, así como iniciar la construcción de nuevos penales y mejorar las condiciones de los ya existentes con 71 proyectos de inversión. Al 2016, se espera habilitar 31,114 nuevas plazas de reclusión alcanzando, en total, 59,394 plazas como cobertura carcelaria. Este esfuerzo implicará una inversión pública de S/1,800,000,000 nuevos soles (aproximadamente \$675 millones de dólares).
- <sup>132</sup> CONGRESO DE LA REPÚBLICA. Ley N° 29807. Ley que crea el Consejo Nacional de Política Criminal. (El Peruano: 30 de noviembre de 2011). Asimismo, mediante Decreto Supremo N° 008-2012-JUS, de fecha 20 de marzo de 2012, se aprobó su reglamento. La Secretaría Técnica de dicho Consejo Nacional se encuentra a cargo de la Dirección Nacional de Política Criminal y Penitenciaria del Ministerio de Justicia que tendrá como responsabilidad el diseño, ejecución y seguimiento de los mandatos previstos en la Ley N° 29807, como es la de estudiar, con evidencias empíricas, el fenómeno criminal y delincuencia en el país; aprobar un Programa Nacional de Política Criminal; articular las estrategias de lucha contra la criminalidad en el Estado; evaluar el funcionamiento del sistema penal; elaborará propuestas legislativas en materia penal y emitirá informes científicos sobre toda propuesta legislativa en materia penal, diseñará programas regionales de prevención del delito.
- <sup>133</sup> El 11 de mayo del 2012, el señor Ministro de Justicia y Derechos Humanos, Doctor Juan Jiménez Mayor, encabezó la instalación formal del Consejo Nacional de Política Criminal (CONAPOC). En la actualidad, la secretaría técnica, viene elaborando un plan de trabajo, la metodología y el cronograma de actividades.
- <sup>134</sup> INSTITUTO NACIONAL PENITENCIARIO. Oficio N° 027-2012-INPE/02 (21.05.2012). P. 2–8.
- <sup>135</sup> El Programa de Asistencia a Víctimas y Testigos fue creado mediante Resolución N° 053-2008-MP-FN, del 15 de enero de 2008 y reglamentado mediante Resolución de Fiscalía de la Nación N° 1558-2008-MP-FN.
- <sup>136</sup> MINISTERIO PÚBLICO. Programa Nacional de Asistencia a Víctimas y Testigos. Consulta: 16 de julio de 2012. Disponible en: <<http://www.mpf.n.gob.pe/ucavit/home.php#>>.
- <sup>137</sup> MINISTERIO DE JUSTICIA Y DERECHOS HUMANOS. Decreto Supremo N° 003-2010-JUS. (El Peruano: 13 de febrero de 2010). Las medidas de protección a aplicarse pueden ser: protección policial, reserva de la identidad del protegido en las diligencias en las que intervenga, intervención del protegido en las diligencias utilizando métodos que imposibiliten su identificación visual, utilización de procedimientos mecánicos o tecnológicos para evitar que se ponga en peligro la seguridad del protegido cuando para preservar el derecho de defensa de las partes en la investigación o proceso penal, fuera necesario revelar su identidad, señalamiento de la sede de la fiscalía competente como domicilio del protegido para efecto de las notificaciones, además, la ubicación del colaborador en un ambiente que garantice su seguridad e integridad física, cuando esté recluido en un centro penitenciario.
- <sup>138</sup> PODER JUDICIAL. Resolución Administrativa N° 187-2012-CE -PJ. (No publicada, de fecha 26 de mayo de 2010).
- <sup>139</sup> Ver párrafo N° 08.
- <sup>140</sup> MINISTERIO DEL AMBIENTE. Decreto Supremo 012-2009-MINAM. (El Peruano: 23 de mayo de 2009). La Constitución Política del Perú dispone en su artículo 67° que el Estado determina la política nacional del ambiente. Es en cumplimiento de este mandato que el MINAM aprobó el referido Decreto Supremo.
- <sup>141</sup> MINISTERIO DEL AMBIENTE. Decreto Supremo N° 014-2011-MINAM. (El Peruano: 14 de julio de 2011). El Plan Nacional de Acción Ambiental 2011–2021 se encuentra articulado con el Plan Bicentenario al 2021 y está orientado al cumplimiento de los compromisos ambientales

- internacionales contenidos en los objetivos de Desarrollo del Milenio, así como los adoptados en el marco de la Conferencia de las Naciones Unidas sobre Medio Ambiente, Declaración de Río, y otros.
- <sup>142</sup> Dentro de las metas prioritarias que incorpora el Plan Nacional de Acción Ambiental se encuentra la prevención y control de la contaminación atmosférica.
- <sup>143</sup> MINISTERIO DEL AMBIENTE. Oficio N° 003-2012-MINAM/SG-OAJ, de fecha 20 de junio de 2012.
- <sup>144</sup> El Servicio Nacional de Áreas Naturales Protegidas por el Estado (SERNANP) es un organismo público técnico especializado adscrito al Ministerio del Ambiente, encargado de dirigir y establecer los criterios técnicos y administrativos para la conservación de las Áreas Naturales Protegidas – ANP, y de cautelar el mantenimiento de la diversidad biológica. El SERNANP es el ente rector del Sistema Nacional de Áreas Naturales Protegidas por el Estado – SINANPE, y en su calidad de autoridad técnico-normativa realiza su trabajo en coordinación con gobiernos regionales, locales y propietarios de predios reconocidos como áreas de conservación privada.
- <sup>145</sup> MINISTERIO DEL AMBIENTE. Oficio N° 003-2012-MINAM/SG-OAJ., de fecha 20 de junio de 2012.
- <sup>146</sup> CONGRESO DE LA REPUBLICA. Ley N° 29763, Ley Forestal y de Fauna Silvestre. (El Peruano: 22 de julio de 2011).
- <sup>147</sup> MINISTERIO DE AGRICULTURA. Resolución Ministerial N° 0048-2012-AG, de fecha 21 de febrero de 2012. La mencionada Resolución establece como prioritario el proceso de elaboración del Reglamento de la Ley N° 29763, Ley Forestal y de Fauna Silvestre, de manera participativa y descentralizada.
- <sup>148</sup> CONGRESO DE LA REPÚBLICA. Ley N° 27446. Ley del Sistema Nacional de Evaluación de Impacto Ambiental (El Peruano: 20 de abril de 2001), modificada por el Decreto Legislativo N° 1078. (El Peruano: 28 de junio de 2008).
- <sup>149</sup> En el marco del programa presupuestal con enfoque de resultados, se implementó en el 2012 el Programa Presupuestal “Fiscalización Ambiental”, a cargo del OEFA, cuyo objetivo es incrementar el cumplimiento de la normativa ambiental por parte de la administración pública. Para dichos efectos, se ha asignado un presupuesto ascendente a S/. 45'500,000 (aproximadamente US\$ 17,5 millones).
- <sup>150</sup> CONGRESO DE LA REPÚBLICA. Ley 29815, Delégase en el Poder Ejecutivo la facultad de legislar en materias de minería ilegal. (El Peruano: 22 de diciembre de 2011).
- <sup>151</sup> PODER EJECUTIVO. Decreto Legislativo N° 1099 que aprueba acciones de interdicción de la Minería Ilegal en el departamento de Puno y remediación ambiental en las cuencas de los ríos Ramis y Suches (El Peruano: 12 de febrero de 2012); Decreto Legislativo N° 1100 que regula la interdicción de la minería ilegal en toda la República (El Peruano: 18 de febrero de 2012); Decreto Legislativo N° 1101 que establece medidas para el fortalecimiento de la fiscalización ambiental como mecanismo de lucha contra la minería ilegal (El Peruano: 29 de febrero de 2012); Decreto Legislativo N° 1102 que incorpora al Código Penal los delitos de minería ilegal (El Peruano: 29 de febrero de 2012); Decreto Legislativo N° 1103 que establece medidas de control y fiscalización en la distribución transporte y comercialización de insumos químicos (El Peruano: 04 de marzo de 2012); Decreto Legislativo N° 1104, que modifica la legislación sobre pérdida de dominio (El Peruano: 19 de abril de 2012); Decreto Legislativo N° 1105, que establece disposiciones para el proceso de formalización de las actividades de pequeña minería y minería artesanal (El Peruano: 19 de abril de 2012); Decreto Legislativo N° 1106, que regula la lucha eficaz contra el lavado de activos y otros delitos relacionados a la minería ilegal y crimen organizado (El Peruano: 19 de abril de 2012).
- <sup>152</sup> CONGRESO DE LA REPÚBLICA. Ley N° 29419, Ley que regula la actividad de los recicladores. (El Peruano: 07 de octubre de 2009). MINISTERIO DEL AMBIENTE. Decreto Supremo N° 005-2010-MINAM. Reglamento de la Ley N° 29419, Ley que regula la Actividad de los Recicladores. (El Peruano: 03 de junio de 2010).



- <sup>153</sup> Asimismo, el MINAM implementó el Sistema de Información para la Gestión de los Residuos Sólidos, con el objetivo de brindar información oportuna a la población sobre la prestación de servicios de residuos sólidos, así como evaluar la gestión municipal a nivel nacional; habiéndose prestado asistencia técnica a 18 localidades a nivel nacional.
- <sup>154</sup> MINISTERIO DE SALUD. Información proporcionada por la Estrategia Sanitaria Nacional de Atención a Personas Afectadas por la contaminación de Metales Pesados y otras sustancias Químicas.
- <sup>155</sup> PODER EJECUTIVO. Decreto Legislativo N° 1055, que modifica la Ley General del Ambiente. (El Peruano: 27 de junio de 2008). El citado dispositivo establece en su artículo 32.1° que el Límite Máximo Permisible-LMP es la medida de la concentración o del grado de elementos, sustancias o parámetros físicos, químicos y biológicos, que caracterizan a un efluente o una emisión, que al ser excedida causa o puede causar daños a la salud, al bienestar humano y al ambiente. Su determinación corresponde al Ministerio del Ambiente. Su cumplimiento es exigible legalmente por el Ministerio del Ambiente y los Organismos que conforman el Sistema Nacional de Gestión Ambiental.
- <sup>156</sup> MINISTERIO DE ENERGÍA Y MINAS. Decreto Supremo N° 010-2010-MINAM, que aprueba los Límites Máximos Permisibles para la descarga de efluentes líquidos de Actividades Minero – Metalúrgicas. (El Peruano: 21 de agosto de 2010).
- <sup>157</sup> MINISTERIO DE ENERGÍA Y MINAS. Resolución Ministerial 030-2011-MEM/DM, que aprueba los términos de referencia conforme a los cuales se elaborará el Plan de Implementación para el Cumplimiento de los Límites Máximos Permisibles (LMP) para la descarga de efluentes líquidos de actividades Minero – Metalúrgicas, así como el procedimiento de evaluación de dicho plan. (El Peruano: 22 de enero 2011).
- <sup>158</sup> El Consejo Nacional de Derechos Humanos se encuentra conformado por miembros representantes del Estado y miembros representantes de la sociedad civil. Ver nota 5 y 6.
- <sup>159</sup> La delegación peruana estuvo conformada por el señor Ministro de Justicia y Derechos Humanos, Dr. Juan Federico Jiménez Mayor (presidió la delegación); el señor Secretario Ejecutivo del Consejo Nacional de Derechos Humanos, Dr. José Antonio Burneo Labrín; el señor Embajador Luis Enrique Chávez Basagoitia; el señor Ministro de Trabajo y Promoción del Empleo, Dr. José Villena Petrosimo; la Viceministra del Ministerio de la Mujer y Poblaciones Vulnerables, Dra. Marcela Huaita Alegre y; una funcionaria de la Alta Dirección del Ministerio de Salud, Dra. Dalia Suárez Salazar.
- <sup>160</sup> Reporte Estadístico Diario del RENIEC al 16 de mayo de 2012.
- <sup>161</sup> REGISTRO NACIONAL DE IDENTIFICACIÓN Y ESTADO CIVIL. Oficio N° 0001048-2012/SGEN/RENIEC, de fecha 25 de junio de 2012. P. 2.
- <sup>162</sup> REGISTRO NACIONAL DE IDENTIFICACIÓN Y ESTADO CIVIL. Oficio N° 0001048-2012/SGEN/RENIEC, de fecha 25 de junio de 2012. P. 2–6.
- <sup>163</sup> En estos casos, personal del RENIEC se constituye en el domicilio, albergue u hospital del beneficiario a fin de consignar sus datos, tomar la fotografía requerida, y recoger huellas digitales; para luego hacer entrega del respectivo DNI.
- <sup>164</sup> Ver nota 6.
- <sup>165</sup> En lo que respecta a deficiencias y omisiones, se refiere a: *i*) Faltó apoyo político del más alto nivel; *ii*) Faltó diseñar un Sistema de Seguimiento y Evaluación del PNDH; *iii*) Faltaron construir indicadores que permitan definir una línea de base para dar seguimiento y evaluar el avance en el cumplimiento del PNDH; *iv*) No se establecieron las instituciones responsables del cumplimiento de los objetivos y actividades; *v*) No se asignó una partida presupuestaria específica para su implementación; *vi*) No se estableció el ente responsable de su seguimiento y evaluación, haciéndose el CNDH responsable de tal tarea pese a su calidad de órgano asesor; *vii*) No se diseñó un Plan de Difusión del PNDH, etc.

- <sup>166</sup> Conformado por miembros del CNDH como el Ministerio de Relaciones Exteriores, el Ministerio de Educación y la Defensoría del Pueblo. Asimismo por la Mesa de Concertación para la Lucha contra la Pobreza, así como el grupo impulsor del PNDH: Coordinadora Nacional de Derechos Humanos, Plataforma Interamericana de Derechos Humanos-Capítulo peruano, Centro de Derechos y Desarrollo – CEDAL, Perú Equidad, Movimiento Para Que No se Repita y Amnistía Internacional. Para la realización de las audiencias en la ciudad de Lima, se incorporó a la Municipalidad Metropolitana de Lima.
- <sup>167</sup> Los diversos cambios demográficos, sociales y económicos producidos en el Perú en los últimos años han hecho necesaria la actualización de la metodología para la medición de la pobreza. La misma, toma en cuenta los cambios en la distribución poblacional urbano –rural según el Censo de Población 2007 y nuevos aspectos referentes a la medición del gasto de los hogares y de la línea de pobreza, como son: cambios en la canasta básica de alimentos; hábitos de consumo; requerimiento calórico en función a la talla, peso, edad y esfuerzo físico; así como ampliación de la muestra de población de referencia que determina hábitos de consumo. Asimismo, es oportuno precisar que la medición de la pobreza monetaria se calcula comparando los gastos de los hogares con la línea de pobreza. Dicha línea es aquella que permite adquirir una canasta básica de consumo suficiente para satisfacer requerimientos nutricionales y otras necesidades básicas de los hogares. De esta manera, se define como pobre a la población que vive en hogares cuyo gasto, por persona, es inferior al monto establecido en la línea de pobreza; que para el año 2010 se fijó en S/. 264.00 nuevos soles (aproximadamente \$ 98 dólares).
- <sup>168</sup> INSTITUTO NACIONAL DE ESTADÍSTICA E INFORMÁTICA. Informe Técnico sobre Evolución de la Pobreza 2007–2011. Lima, mayo de 2012.
- <sup>169</sup> El derecho al agua ha sido reconocido como un derecho fundamental por el Tribunal Constitucional peruano, en su Sentencia recaída en el Expediente N° 06534-2006-AA/TC. F.J. 18.
- <sup>170</sup> INSTITUTO NACIONAL DE ESTADÍSTICA E INFORMÁTICA. Oficio N° 482-2012-INEI/DTDIS, de fecha 27 de junio de 2012. P. 01.
- <sup>171</sup> Ver párrafo 7. Entre los programas a cargo del Ministerio de Desarrollo e Inclusión Social se tienen: el Programa Nacional de Apoyo Directo a los más Pobres-JUNTOS; el Programa Nacional Cuna Más, el Programa Nacional de Asistencia Solidaria Pensión 65, el Programa Nacional de Apoyo Alimentario-PRONAA, y el Fondo Nacional de Cooperación para el Desarrollo-FONCODES.
- <sup>172</sup> La población objetivo del programa lo constituyen aquellas personas comprendidas en centros poblados de entre 200 y 2,000 habitantes a nivel nacional. Con este fin, el programa comprende un conjunto de intervenciones articuladas entre los Gobiernos Regionales y los Gobiernos Locales. Este programa provee cinco productos, entre los cuales destacan: Población Cuenta con Acceso al Agua y Saneamiento de Calidad, Población Cuenta con Conocimiento de Saneamiento, y Población Cuenta con Conocimiento de uso de Agua y de Disposición Sanitaria.
- <sup>173</sup> La Ley Marco del Aseguramiento Universal en Salud fue promulgada en el 2009.<sup>1</sup> El Aseguramiento Universal en Salud (AUS) es un proceso orientado a lograr que toda la población residente en el territorio nacional disponga de un seguro de salud que le permita acceder a un conjunto de prestaciones de salud de carácter preventivo, promocional, recuperativo y de rehabilitación en condiciones adecuadas de eficiencia, equidad, oportunidad y calidad; a través de las instituciones administradoras de fondos de aseguramiento en salud. Las instituciones administradoras de Fondos de Aseguramiento en Salud pueden ser privadas, públicas o mixtas, y dentro de ellas se encuentran el Seguro Social de Salud (ESSALUD), el Seguro Integral de Salud (SIS), Sanidades de las Fuerzas Armadas y Policiales, Entidades Prestadoras de Salud (EPS), Compañías de Seguros Privados de Salud y entidades de salud que ofrecen servicios de salud prepagadas.
- <sup>174</sup> INSTITUTO NACIONAL DE ESTADÍSTICA E INFORMÁTICA. Informe Técnico N° 02. Estadísticas con Enfoque de Género. 02 de junio de 2012. P. 46.
- <sup>175</sup> Asimismo, al 2012, 5'566,272 afiliados son niños, niñas y adolescentes de 0 a 17 años.

- <sup>176</sup> Todas las tasas de mortalidad se expresan por mil nacidos vivos. La mortalidad neonatal es calculada como el número de defunciones que ocurren en menores de 29 días de nacido.
- <sup>177</sup> INSTITUTO NACIONAL DE ESTADÍSTICA E INFORMÁTICA. Encuesta Demográfica y de Salud Familiar 2011.
- <sup>178</sup> La población objetivo del programa lo conforman las gestantes y neonatos. Con este fin, el programa comprende un conjunto de intervenciones articuladas entre los pliegos Ministerio de Salud, Seguro Integral de Salud, Gobiernos Regionales y Gobiernos Locales. Este programa provee dieciséis productos, siendo sus principales intervenciones las que comprenden acciones de prevención de la muerte de recién nacidos y de mujeres en estado de gestación durante el parto. Una de las tareas principales para ello es lograr que un número de partos sean atendidos por especialistas y que éstos se realicen en centros de salud. Adicionalmente, el programa financia acciones de controles de gestación, alimentación para madres gestantes y de los recién nacidos, así como servicios de consejería en salud sexual y reproductiva y acceso a métodos de planificación familiar.
- <sup>179</sup> INSTITUTO NACIONAL DE ESTADÍSTICA E INFORMÁTICA. Encuesta Demográfica y de Salud Familiar 2011.
- <sup>180</sup> La tasa de mortalidad materna es la estimación de las mujeres que pierden la vida debido a complicaciones de embarazo, parto o dentro de los 42 días después de su terminación.
- <sup>181</sup> MINISTERIO DE SALUD. Informe de Gestión del año 2011.
- <sup>182</sup> El parto institucional es aquel atendido con asistencia de personas de salud calificado.
- <sup>183</sup> INSTITUTO NACIONAL DE ESTADÍSTICA E INFORMÁTICA. Encuesta Demográfica y de Salud Familiar 2011.
- <sup>184</sup> INSTITUTO NACIONAL DE ESTADÍSTICA E INFORMÁTICA. Encuesta Demográfica y de Salud Familiar 2011. La ampliación de esta cobertura es el resultado de los esfuerzos desplegados en la adecuación cultural de los servicios de salud, con especial atención a las particularidades de la población en situación de pobreza y extrema pobreza; el fortalecimiento del sistema de Vigilancia Comunitaria y el Radar de Gestantes; el incremento del número de casas de espera; así como la mejora de la cobertura del SIS en los distritos más pobres.
- <sup>185</sup> La tasa de mortalidad infantil se mide a partir del número de muertes de niñas y niños menores de un año de edad.
- <sup>186</sup> Fuente.
- <sup>187</sup> MINSA. Informe de Gestión del año 2011.
- <sup>188</sup> INSTITUTO NACIONAL DE ESTADÍSTICA E INFORMÁTICA. Encuesta Demográfica y de Salud Familiar 2011.
- <sup>189</sup> Ver nota 39.
- <sup>190</sup> El Plan Articulado Nutricional está orientado a conseguir resultados vinculados a la reducción de la desnutrición crónica en niños menores de 5 años. Comprende un conjunto de intervenciones articuladas entre el Ministerio de Salud, el Ministerio de la Mujer y Desarrollo Social, la Presidencia del Consejo de Ministros, el Seguro Integral de Salud, los Gobiernos Regionales y los Gobiernos Locales. La rectoría de este programa estratégico está a cargo del Ministerio de Salud.
- <sup>191</sup> La población objetivo de este programa lo conforman los niños menores de 5 años. Con este fin, el programa comprende un conjunto de intervenciones articuladas entre los pliegos Ministerios de Salud, Ministerio de la Mujer y Poblaciones Vulnerables, Presidencia del Consejo de Ministros, Seguro Integral de Salud, Gobiernos Regionales y Gobiernos Locales.
- <sup>192</sup> MINISTERIO DE LA MUJER Y POBLACIONES VULNERABLES. Boletín del Ministerio de la Mujer y Poblaciones Vulnerables. Periodo julio 2006–diciembre 2011. P. 6 y ss.
- <sup>193</sup> INSTITUTO NACIONAL DE ESTADÍSTICA E INFORMÁTICA. Evolución de los indicadores de los Objetivos de Desarrollo del Milenio al 2010. P. 122 y 123.

- <sup>194</sup> A esta labor se suman actividades de reforzamiento para evitar que los resultados alcanzados se reviertan a futuro.
- <sup>195</sup> MINISTERIO DE EDUCACIÓN. Equipo de sistemas e informática del PRONAMA. Actualizado al 24 de enero de 2012. En el marco de este proceso, entre los periodos 2007 y 2010 se han atendido a 2, 449,734 personas en el proceso de alfabetización, correspondiente al ciclo inicial de la Educación Básica Alternativa (EBA) y entre los periodos 2008–2009 al 2011 a 1'127,213 estudiantes en el proceso de continuidad educativa que corresponde al ciclo intermedio de la EBA.
- <sup>196</sup> MINISTERIO DE EDUCACIÓN. Plan Nacional del PRONAMA reformulado. Marzo de 2011.
- <sup>197</sup> INSTITUTO NACIONAL DE ESTADÍSTICA E INFORMÁTICA. Evolución de los indicadores de los Objetivos de Desarrollo del Milenio al 2010. P. 122 y 123.
- <sup>198</sup> La Educación Básica Alternativa es una modalidad de la Educación Básica destinada a estudiantes que no tienen acceso a la Educación Básica Regular, en el marco de una educación permanente, para que adquieran y mejoren los desempeños que la vida cotidiana y el acceso a otros niveles educativos les demanden.
- <sup>199</sup> INSTITUTO NACIONAL DE ESTADÍSTICA E INFORMÁTICA. Encuesta Nacional de Hogares, 2004–2011. Condiciones de Vida en el Perú. P. 12.
- <sup>200</sup> La tasa neta de asistencia a educación primaria, es la proporción de población de 6 a 11 años de edad que asiste a algún grado de educación primaria.
- <sup>201</sup> La *Evaluación Censal de Estudiantes* (ECE) consiste en la aplicación de pruebas estandarizadas a los estudiantes de segundo grado de primaria y a los estudiantes de cuarto grado de primaria que tienen una lengua materna originaria distinta al castellano y asisten a una escuela de Educación Intercultural Bilingüe (EIB). Entre los objetivos que persigue la ECE se encuentran conocer el nivel de logro que han alcanzado los estudiantes de segundo grado de todo el país, en los componentes de comprensión lectora y matemática. Los resultados de las pruebas se reportan según los niveles de logro. Se establecen dos niveles de logro (nivel 1 y nivel 2), siendo el nivel 2 el que agrupa las tareas esperadas para el grado y el nivel 1 el que agrupa las tareas de menor dificultad. Los estudiantes que no lograron desarrollar todas las tareas del nivel 1, se ubicaron en el grupo Por debajo del nivel 1. La evaluación revela que, al 2011, en comprensión lectora, sólo el 29,8% de los estudiantes alcanzaron el Nivel 2, mientras que el 47,1% fue ubicado en el Nivel 1 y el 23,2% por debajo del Nivel 1.
- <sup>202</sup> Los Programas Presupuestales son: “Logros de aprendizaje de los estudiantes de II ciclo de educación básica regular”; “Logros de aprendizaje de los estudiantes de primaria de educación básica regular”; y “Logros de aprendizaje de los estudiantes de secundaria de educación básica regular”.
- <sup>203</sup> MINISTERIO DE EDUCACIÓN. Resolución Ministerial N° 0440-2008-ED, de fecha 15 de diciembre de 2008. La Educación Básica se organiza en Educación Básica Regular (EBR), Educación Básica Especial (EBE) y Educación Básica Alternativa (EBA). La Educación Básica Regular es la modalidad que abarca los niveles de Educación Inicial, Primaria y Secundaria; está dirigida a los niños, niñas y adolescentes que pasan oportunamente por el proceso educativo. El Diseño Curricular Nacional de la Educación Básica Regular fue aprobado en el marco de la Ley N° 28044, Ley General de Educación y en aplicación de la Ley N° 27741, Ley que establece la Política Educativa en materia de Derechos Humanos.
- <sup>204</sup> Del mismo modo, se han incorporado, de forma continua, normas y orientaciones a fin de promover la interculturalidad, el bilingüismo, así como la incorporación al sistema educativo de personas con necesidades educativas especiales, en el marco de las Directivas para el Desarrollo del Año Escolar correspondientes al 2009, 2010, 2011 y 2012. Cabe resaltar que en estos documentos se prevé, de forma expresa, la gratuidad de la matrícula escolar, así como de la distribución de textos escolares y materiales educativos.
- <sup>205</sup> MINISTERIO DE EDUCACIÓN. Resolución Ministerial N° 008-2012-ED, de fecha 09 de enero de 2012.

- <sup>206</sup> Antes del incremento, la Remuneración Mínima Vital ascendía a S/. 600 nuevos soles (aproximadamente \$225 dólares).
- <sup>207</sup> PODER EJECUTIVO. Decreto Supremo N° 011-2011-TR. (El Peruano: 13 de agosto de 2011).  
PODER EJECUTIVO. Decreto Supremo N° 007-2012-TR. (El Peruano: 16 de mayo de 2012).
- <sup>208</sup> La tasa de desempleo mide la proporción de la PEA (Población Económicamente Activa) desocupada (trabajadores que estando en condiciones de trabajo buscan empleo) respecto al total de la PEA (trabajadores que estando en condiciones de trabajo trabajan y buscan empleo).
- <sup>209</sup> Población Económicamente Activa.
- <sup>210</sup> INSTITUTO NACIONAL DE ESTADÍSTICA E INFORMÁTICA. Oficio N° 482-2012-INEI/DTDIS, de fecha 27 de junio de 2012. P. 4.
- <sup>211</sup> MINISTERIO DE TRABAJO Y PROMOCIÓN DEL EMPLEO. INFORME N° 07-2012/MTPE/2/15.1, de fecha 17 de julio de 2012. P. 2.
- <sup>212</sup> CONGRESO DE LA REPÚBLICA. Ley N° 29430 Ley de Prevención y Sanción del Hostigamiento Sexual. (El Peruano: 8 de noviembre de 2009).
- <sup>213</sup> En la misma línea: Decreto Supremo N° 019-2006-TR, Reglamento de la Ley N° 28806 – Ley General de Inspección del Trabajo (El Peruano: 19 de julio de 2006). “Artículo 25.14°.- Se sanciona como infracción muy grave en materia de relaciones laborales, los actos de hostilidad y el hostigamiento sexual, así como cualquier otro acto que afecte la dignidad del trabajador o el ejercicio de sus derechos constitucionales”.
- <sup>214</sup> MINISTERIO DE TRABAJO Y PROMOCIÓN DEL EMPLEO. Resolución Ministerial N° 376-2008-TR. (El Peruano: 30 de noviembre de 2008).
- <sup>215</sup> <sup>1</sup> CONGRESO DE LA REPÚBLICA. Ley N° 29849, Ley que establece la eliminación progresiva del Régimen Especial del Decreto Legislativo N° 1057 y otorga Derechos Laborales. (El Peruano: 12 de marzo de 2012).
- <sup>216</sup> MINISTERIO DE VIVIENDA, CONSTRUCCIÓN Y SANEAMIENTO. Oficio N° 020-2012-VIVIENDA/GA, de fecha 02 de julio de 2012. P. 1–2.
- <sup>217</sup> Techo Propio es un programa orientado a facilitar el financiamiento para la vivienda, a las familias peruanas con menores recursos; permitiéndoles el acceso a una vivienda que cuente con servicios de electricidad, agua y desagüe, y condiciones adecuadas de habitabilidad.
- <sup>218</sup> Nuevo Crédito Mi-Vivienda es un producto del Fondo MIVIVIENDA S.A. que se ofrece a través de las diversas Instituciones Financieras del mercado local, (Bancos, Financieras, Edpymes, Cajas Municipales de Ahorro y Crédito, Cajas Rurales de Ahorro y Crédito, Cooperativas de Ahorro y Crédito o Empresas Administradoras Hipotecarias). El Nuevo Crédito MIVIVIENDA financia la compra de viviendas terminadas, en construcción o en proyecto, que sean de primera venta.
- <sup>219</sup> El Banco de Materiales fue creado con el propósito de reducir el déficit habitacional existente, y es una empresa del Estado de derecho privado, creada por la Ley N° 23220, complementada y modificada por las Leyes N° 26903 y 26963, cuyo objeto social es colaborar con el desarrollo integral de la comunidad urbana y rural en la edificación y mejoramiento de la vivienda y habilitaciones urbanas.
- <sup>220</sup> MINISTERIO DE VIVIENDA, CONSTRUCCIÓN Y SANEAMIENTO. Oficio N° 020-2012-VIVIENDA/GA, de fecha 02 de julio de 2012. P. 1–2.
- <sup>221</sup> MINISTERIO DE VIVIENDA, CONSTRUCCIÓN Y SANEAMIENTO. Decreto Supremo N° 001-2012. (El Peruano: 01 de enero de 2012).
- <sup>222</sup> MINISTERIO DE VIVIENDA, CONSTRUCCIÓN Y SANEAMIENTO. Oficio N° 020-2012-VIVIENDA/GA, de fecha 02 de julio de 2012. P. 1–2.
- <sup>223</sup> La promulgación y vigencia del NCPP, ha introducido al Perú un sistema procesal penal garantista, acorde con la Constitución Política del Perú y los tratados internacionales en materia de derechos humanos; superando así las deficiencias de la legislación procesal penal del Código de Procedimientos Penales, cuya tendencia era seguir un sistema inquisitivo.

- <sup>224</sup> MINISTERIO DE JUSTICIA Y DERECHOS HUMANOS. Decreto Supremo N° 011-2012-JUS. Reglamento de Organización y Funciones del Ministerio de Justicia, de fecha 19 de abril de 2012. La Dirección de Asistencia Legal y Defensa de Víctimas se encuentra adscrita a la Dirección General de Defensa Pública y Acceso a la Justicia del MINJUS.
- <sup>225</sup> MINISTERIO DE JUSTICIA Y DERECHOS HUMANOS. Decreto Supremo N° 011-2012-JUS. Reglamento de Organización y Funciones del Ministerio de Justicia, de fecha 19 de abril de 2012. *“Artículo 108.– La Dirección de Conciliación Extrajudicial y Mecanismos Alternativos de Solución de Conflictos se encarga de ejecutar la función de conciliación extrajudicial, arbitraje popular y otros mecanismos alternativos de solución de conflictos, a nivel nacional de acuerdo a sus competencias”.*
- <sup>226</sup> El servicio de conciliación se brinda a través de centros de conciliación gratuitos.
- <sup>227</sup> Las funciones arbitrales que ejerce la Dirección de Conciliación Extrajudicial y Medios Alternativos de Solución de Conflictos del MINJUS se hacen efectivas a través del Centro de Arbitraje Popular “Arbitra Perú”.
-